بسم الله الرّحمن الرحيم

June 1999. Issue No. 197
العدد ١٩٧، حزيران ١٩٩٩م، صفر/ربيع الأول ١٤٢٠ هـ

*Voice of Bahrain*
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

# صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

## العد التنازلي لتنصيب الامير الجديد:
## بانتظار التغيير الموعود

فيما يبدو الخليج مقبلا على عهد اكثر امنا واستقرارا بسبب التفاهم القوي بين شطريه تبقى المشاكل الداخلية لبلدانه العربية مثار قلق في الاوساط السياسية. ويتفق المراقبون على انه برغم اصرار بعض الانظمة على التمسك بانماط الحكم القديمة فان منطق الواقع أصبح يفرض نفسه بقوة ويضطرها للتخلي عن عقلية التسلط تدريجيا. وهذا أمر ايجابي ويجب دعمه. فمثلا عندما أعلن امير الكويت حل مجلس الامة في اثر سحب الثقة عن وزير العدل، احمد الكليب، لم يكن امامه من خيار سوى الدعوة الى انتخابات برلمانية جديدة في غضون شهرين من قرار الحل، وفقا لدستور البلاد. وفي السابق لم يكن الالتزام بالدستور بهذه الدرجة من الدقة وذلك نظرا لغياب الخشية من ردود الفعل. اما اليوم فقد ترسخت قيم المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي وأصبح من الصعوبة بمكان التعامل معه بمنطق استعلائي او استبدادي كما كان الحال عليه من قبل. فطبقا لمواد الدستور يحق للامير اصدار قرار بحل مجلس الامة المنتخب، ولكن عليه في الوقت نفسه اصدار قرار آخر بحدد موعد انتخابات برلمانية خلال الشهرين التاليين، واذا لم يفعل ذلك اعتبر قرار الحل لاغيا وأصبح بامكان المجلس المنحل العودة الى العمل كما لو لم يصدر قرار الحل. وباعلانه موعدا للانتخابات في غضون الشهرين اللذين نص عليهما الدستور، يكون امير الكويت قد اكد التزامه بمواد الدستور، وهي بادرة طيبة.

الامر الآخر الذي يدعو الى التفاؤل هو صدور قرار عن الحكومة الكويتية باعطاء المرأة حق التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية بعد اربع سنوات. وهذه الخطوة الجريئة جاءت في الوقت الذي ارتفعت فيه الاصوات المطالبة باعطاء المرأة حقوقها السياسية وفقا للدستور واحكام الشريعة الاسلامية. وبالرغم من اعتراض بعض الجهات الدينية في الكويت على ذلك فان الاسلام لا يمنع المرأة تلك الحقوق. وفي التجربة الايرانية مثال حيد على مشاركة المرأة في التصويت والترشح، وفقا لدستور البلاد الذي يعتبر دستورا اسلاميا. ويرى المراقبون ان منع المرأة من حقوقها السياسية المشروعة انما يرتبط بالعادات والتقاليد التي لا تنتمي الى لاسلام، بل تستعمل احيانا لتبرير القمع والاضطهاد. ومثال على ذلك ما يتردد كثيرا من ان لدينا ما هو بديل للمشروع الانتخابي يتمثل بالشورى. وهذه الشورى التي تطرحها الانظمة القمعية لا تستند الى شرعة إلهية بل هي مستمدة من روح الاستبداد التي ترفض المحاسبة او الشراكة السياسية. ومن هنا فان للخطوة الكويتية ابعادها المهمة، حيث تعتبر تغيرا حقيقيا في خريطة العمل السياسي الكويتي في القرن المقبل. ويفتخر الكويتيون انهم سبقوا بقية دول الخليج في التجربة الانتخابية. وهو امر على قدر كبير من الصحة. ولكن التطورات الاخرى التي حدثت في الخليج مؤخرا واهمها التجربة القطرية التي اعطت المرأة حقوقها في التصويت والترشح اكدت هي الاخرى ان هناك عقلية جديدة في المنطقة تستحق التقدير والدعم.

ولا شك ان فتح باب الحريات في عدد من بلدان المنطقة له آثاره الاستراتيجية المهة على صعيد الامن الداخلي في دول الخليج. فليس متوقعا ان يحدث في البلدان المتوفرة على قدر من الممارسة السياسية الحرة اجواء التوتر والمعارضة والتخطيط لاسقاط السلطة، فهي جميعا من سمات المجتمع الفاقد لمقومات المدنية الحديثة. وثمة عامل آخر لا يقل اهمية في مجال توفير الامن في منطقة الخليج وهو تطور العلاقات الايرانية - العربية بشكل ملحوظ في الفترة الاخيرة. وقد جاءت زيارة الرئيس الايراني، حجة الاسلام السيد محمد خاتمي، الى كل من سوريا والسعودية وقطر لتؤكد هذا الانفراج الكبير في العلاقات. فهي الزيارة الاولى لرئيس ايراني الى المنطقة العربية، وبالتالي تعتبر فاتحة خير كبير للمنطقة. ولا شك ان التقارب الايراني - السعودي ضرورة لتطوير مشاريع الامن الخليجي ومؤشر على تطور حالة الانفراج في العلاقات بين البلدين. وكانت تلك العلاقات حاسمة في مجال استعادة شيء من السيطرة على السوق النفطية التي تداعت في الاثني عشر شهرا الماضية بشكل خطير جدا. ونجم عن التعاون السعودي - الايراني الاخير اتفاق عام على خفض انتاج منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبيك)، الامر الذي دفع الاسعار

○ مع استمرار فترة الحداد استمرت حالة الترقب بانتظار ما تتمخض عنه الاصلاحات الاميرية التي طال الحديث عنها. ولم تتضح بعد معالم ما يعتزم الامير القيام به. وكان الامير قد تحدث للصحافة البحرينية الشهر الماضي وتحدث كثيرا عن التغيير السياسي والتغيير الوزاري، ولكن بدون تحديد ماهية هذا التغيير. ولفت النظر تعدد الاعمدة الصحافية التي تتحدث عن التغيير والتطوير والاصلاح وان البلد مقبل على مرحلة ستتغير فيها اشياء كثيرة. ولكن الاهم من ذلك توجه الصحافة للحديث عن الدستور والمجلس الوطني وان الوضع الآن تغير واصبح الشعب مستعدا لعودة الدستور. ومن المؤكد ان ذلك الطرح جاء بايعاز من السلطات العليا وربما الامير شخصيا. ولا يعني الحديث عن الدستور حتمية اعادة العمل بمواده المعلقة، وربما كان الهدف من ذلك استعمال لغة المعارضة لسحب البساط من تحت أرجلها، وبالتالي فان المعارضة حذرة من الافراط في الامل والتوقعات وتفضل الانتظار والتريث. كما اكدت استمرار وقف الاحتجاجات لكي يستطيع الامير اتخاذ القرارات المتعلقة بالاصلاحات في اجواء بعيدة عن التوتر والتشنج.

○ صدر مرسوم اميري بتعيين ثلاثة مستشارين للامير وهم: الدكتور محمد جابر الانصاري، مستشارا للشؤون العلمية، وحسن فخرو، مستشارا للشؤون الاقتصادية، ونبيل الحمر، مستشارا للشؤون الاعلامية. ورحبت المعارضة باعتماد الامير على المواطنين بدلا من الاجانب واعتبرت ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها عبرت عن تحفظها على طبيعة التعيينات وقصورها عن تمثيل كافة الاطراف الاجتماعية لدى الامير.

○ صدر قرار بتشكيل مجلس أعلى للقضاء وفق مواد الدستور. ويعتبر هذا تطورا نوعيا اذا تم تشكيل المجلس بموضوعية بعيدا عن التأثيرات المباشرة للعائلة الحاكمة. فاذا نجم عن ذلك القرار الفصل الكامل للسلطة القضائية عن الحكومة فسوف يكون ذلك تطورا مهما في البلاد. وأعربت المعارضة عن أملها وقانون امن الدولة، وكلاهما مطلب وطني تتفق عليه جميع الاطراف.

○ في باريس افتتح نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات معرضا خاصا عن البحرين أعدته وزارة الاعلام. ولكن الحضور فوجيء بوجود اكثرمن خمسة عشر محتجا من الفرنسيين امام قاعة المعارض يطالبون باعادة العمل بالدستور وتحسين اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وقاموا بتوزيع أدبيات عديدة من بينها صور التعذيب وضحاياه. وكان هناك اقبال واسع من الجمهور الفرنسي على الادبيات التي وزعت ومن بينها صور الشهداء والتعذيب.

○ استمرت المحاكمات الظالمة امام محكمة امن الدولة، حيث اصدرت احكاما بالسجن بحق عدد من المواطنين. وكانت بعض المحاكمات تعقد في جلسة واحدة يتم خلالها توجيه الاتهام والنطق بالحكم بدون وجود مرافعات حقيقية. واصدرت المحكمة احكاما بالسجن لمدد أقل احيانا من الفترة التي قضاها المعتقل في الزنزانات بدون ان يكون هناك اي تعويض لهؤلاء المظلومين. كما ان هناك من انقضت مدد السجن المحكومين بها ولكن لم يطلق سراحهم حتى الآن.

○ حدثت اعتقالات عديدة لاشخاص لم يقوموا باعمال سوى المطالبة باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وتساءل المراقبون عن مغزى السماح لبعض الاشخاص بالكتابة حول هذه القضايا واعتقال المواطنين الآخرين. وقال هؤلاء: «يبدو ان الحرية لديكم مؤممة هي الاخرى، وتعطى فقط لمن تسمح لهم وزارة الداخلية بالتمتع بها بينما يحرم الآخرون منها».

○ ما يزال الغموض يلف مصير المواطن حسين سلمان العلي، الذي اعتقل لدى عودته من الحج في الاول من ابريل ولم يسمع عنه شيء منذ ذلك الوقت. وبرغم مراجعة سلطات التعذيب البحرينية فان لغز اختفائه ما يزال محيرا حيث يصر المعذبون على عدم علمهم بمصيره. هذا مع العلم ان زوجته كانت عائدة بصحبته

# مناقشة صريحة حول المسألة الدستورية

ننشر هنا نصر الرسالة التي بعث بها الاستاذ محمد جابر صباح الى جريدة «الأيام» البحرينية ورفضت نشرها. وقد نشرت لاحقا في جريدة «القدس العربي» اللندنية وذلك في ٢٦ مايو ١٩٩٩. وجاء في الرسالة ما يلي:

**رد على «يسألونك عن الدستور»**

بادىء ذي بدء، أرى لزما علي أن أهنىء جريدة «الايام» على خطوتها الرائدة ذات الدلالات الوهاجة المتلألئة التي لا تخطئها عين بصيرة ولاتخفى على بصيرة نيرة. وجريدة «الأيام» اذ «حملت لواء المبادرة» بأتخاذها تلك الخطوة التي جسدتها السيدة سوسن الشاعر في مقالتها «يسألونك عن الدستور»، فانما حملت لواء مبادرة يشع نورها على طريق المستقبل وجسدت أمل الشعب البحريني بقرب قطف ثمرة من شجرة بالخير حبلى، جذورها خالدة في ثنايا القلوب، وفرعها ملء العيون.

بهذه المقدمة المتواضعة والموجزة أدخل الى صميم موضوع «يسألونك عن الدستور»، وأرد بدوري على نقاط القارئ الكريم «خالد علي احمد» الست، لا لعدم اقتناعي باجابات السيدة سوسن الشاعر عليها، ولكن لما لمسته من احجام منها عن ممارسة حقها كمواطنة في الاقتراب من مواد الدستور عند مناقشتها نقاط القارئ خالد، وتحميلها الدستور ما لا يحمله ولا يحتمله، وعدم إجازتها مناقشة ما تم اتخاذه من اجراءات باسمه، أي باسم الدستور، الا لناطق رسمي، وهذا موقف خاطئ لأن الدستور ملك للشعب، ومن يملك القدرة على مناقشة أي إجراء اتخذ باسمه فمن حقه ان يناقش والا أصبح الدستور نارا يحرق كل من يقترب منه الا أن يكون ناطقا «رسميا» محصنا ضد النار! ..

من هذا المنطلق، وبصفتي مواطنا بحرينيا وعضوا برلمانيا فانا املك الدستور واملك بالتالي حق مناقشته، وأرد من خلال مواده على النقاط التي اثارها القارئ خالد .

بخصوص النقطة الأولى المتعلقة بحل المجلس الوطني وعدم دستورية هذا القرار أؤكد للقارئ خالد، ان حل المجلس الوطني دستوري ولا اعتراض عليه، وليست هناك أي قوة

تنازع الأمير حقه في حل المجلس الوطني ذلك ان المادة ٦٥ من الدستور صريحة وواضحة وتنص على ان: «للامير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه اسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس الوطني لذات الأسباب مرة أخرى».

ولكن الذي يسترعي الانتباه ويوجب التأمل حول سلامة حل المجلس الوطني ودستورية هذا الحل ان للمادة ٦٥ تكملتين لايجوز اغفالهما، وبدونهما يكون الأمير قد قصر في ممارسة كامل سلطته الدستورية في حل المجلس الوطني، وتلك التكملتان هما:

اولا: «اذا حل المجلس الوطني وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز الشهرين من تاريخ الحل». وفي هذا اجابة على النقطة الثانية للقارئ خالد.

أما التكملة الثانية فتنص على:

"فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد». وحيث أنه لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ولا بأية حجة من الحجج تجزئة أية مادة دستورية او تجاوزها لأي سبب من الاسباب مهما كانت وجاهة تلك الأسباب وقسريتها الموجبة، وتأسيسا على ذلك يصبح أمامنا ثلاث خيارات لا رابع لهما ولاتوسط بينهما في دستورية أو عدم دستورية حل المجلس الوطني.

الخيار الأول: انطلاقا من أن الأمير لم يمارس كامل سلطاته الدستورية التي تصت عليها المادة ٦٥ فإن حل المجلس الوطني يبقى غير دستوري .. وفي هذا اجابة للقارئ خالد على نقطه الثالثة وهي ان تصنيف الحل يقع تحت تعبير «مخالفة دستورية».

الخيار الثاني: اذا ما سلمنا جدلا وسمحنا لأنفسنا بتجاوز عدم دستورية الحل، فانه لا يجوز ابدا تجاوز «اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز الشهرين من تاريخ الحل». وحيث ان الأمير لم يمارس صلاحياته الدستورية في هذا الشأن ويأمر باجراء انتخابات خلال الشهرين اللذين تنص عليهما المادة ٦٥ فانه لم يتبق امامنا غير..

الخيار الثالث : وهو ما نصت عليه التكملة الثانية السالفة الذكر. وانطلاقا مما نصت عليه التكملة الثانية للمادة ٦٥ يبقى المجلس الوطني قائما، ما ظل الحكم الوراثي قائما في سلالة امراء آل خليفة لأنه لا يوجد مادة في الدستور تسقط شرعية هذه الوراثة ويجب احترامها والتمسك بها، وكذا لا توجد مادة تسقط المادة ٦٥ أو أي جزء منها.

ننتقل الآن الى النقطه الرابعة والمختصة بدستورية القوانين التي صدرت في غياب المجلس الوطني من عدمه، والاجابة على هذه المسألة تكمن في نص المادتين الدستوريتين ٣٥ (١) و ٣٨:

المادة ٣٥ (١): «للأمير اقتراح القوانين، ويختص بالتصديق عليها وإصدارها».

المادة ٣٨: «اذا حدث في ما بين ادوار انعقاد المجلس الوطني أو في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون... ويجب عرض هذه المراسيم على المجلس الوطني خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما، وفي أول اجتماع للمجلس الجديد في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي».

يبقى أن نقول للقارئ خالد، أن المراسيم الأميرية التي صدرت في غياب المجلس الوطني دستورية ولا غبار عليها، الا انها ستفقد دستوريتها بعد عودة المجلس الوطني ولم تعرض عليه. ولعل المادة (٤٢) قد تسبب إشكالا لدى فهم البعض والتي تنص على انه: «لا يصدر قانون الا اذا أقره المجلس الوطني وصدّق عليه الأمير». هذه المادة تتعلق بالفترة التي يمارس المجلس الوطني مهامه الدستورية ولا تنطبق على الفترة التي يكون فيها المجلس معطلا .

والآن نأتي الى النقطة الخامسة التي تتعلق بالخدمات العامة، وان كان تفعيلها أو توفيرها يحتاج الى دستور أو بدونه، فأن مثل هذه الخدمات كنا نحصل عليها أيام الاستعمار البريطاني وأيام الاستقلال قبل الدستور وأيام الدستور وبعد التعطيل الجزئي للدستور وإلغاء الحياة البرلمانية، وليس لها دخل بالأداء المتقن وتوفر الأمكانيات من عدمها ولكن السؤال الذي تجنبت السيدة سوسن الاجابة عليه هل هذه الخدمات تسد حاجة المجتمع في المشاركة في ادارة شؤون بلاده السياسية، وتلبي مطالبتنا بتفعيل مواد الدستور المعطلة وعودة الحياة البرلمانية، وعلى رأسها المادة ١ فقرة (هـ) والعمل بنصها: «للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءا بحق الانتخابات، وذلك وفقا لهذا الدستور والشروط و الأوضاع التي يبينها القانون». وكذلك تنفيذا للمادة الحادية والعشرين الفقرة (أ) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتنص على: «لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده اما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا»، وكذلك الفقرة ٣ من نفس المادة وتنص على: «ان إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة. ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع ( أي الرجل و المرأة ) أو حسب أي أجراء مماثل يضمن حرية التصويت».

وأخيرا نأتي الى النقطة السادسة والاخيرة، التي لاحظ القارئ الكريم، والكاتب القانوني المعروف «خالد احمد علي» من خلالها تقليل السيدة سوسن من اهمية البرلمان، أقول للأخ الكريم: أن ملاحظته قد قصرت دون بلوغ الحقيقة، ذلك أن السيدة سوسن لم تقلل من أهمية البرلمان فحسب، بل قللت ايضا من قيمة الدستور، وكان تقليلها للبرلمان والدستور ينطوي على حالة فجة تبعث على الأسى والأسف وتهدف، عبثا، الى صرف نظر المواطنين عن شيء اسمه «برلمان ودستور» وأن يكتفوا بـ «الخدمات ذات الرعاية المتقنة»، والا ما معنى: «فإن أستطعنا أن نصل الى هذه الأهداف بوسيلة انتقال ايا كان نوعها فمن باب الجدل غير المثمر أن نناقش ان كانت الوسيلة دستورية أم لا». (؟) ثم ماذا تنوين الوصول اليه، وأي هدف تريدين تحقيقه وبلوغه من وراء قولك: «هل يعتبر الدستور معطلا بتعطيل بعض بنوده سواء كان الثلث منها أو النصف» (بس)، وجاءك الرد من (قانونييك المختصين غير الموظفين في الحكومة بأن «هذا لا يعني أبدا تعطيلا للدستور وتفريغا لمحتواه». اعتقد انها عملية رحمة بالدستور لكي لا تثقل كثرة المواد كاهله، وبالمواطن، لكي لا ينشغل بالالتزام بتنفيذ هذه المواد ويحصل على حقه منها، وأن يكتفي بالتفرغ للعمل و اداء الواجب في مقابل «الخدمات»، نقول ذلك لأنك لا أنت يا سيدة سوسن ولا خبراؤك القانونيين الحكماء اخبرونا، أن لم يكن تعطيل ثلث أو نصف بنود الدستور تعطيلا له و تفريغا لمحتواه، فماذا يعني؟!.. و وصولا الى الحقيقة الحقة، التي حاولت الهروب منها فعلقت في صنانيرها، دعينا نحاورك ونحاور خبراءك القانونيين المشهود لهم بـ «أنهم غير موظفين في الحكومة» (لا تعليق على العبارة المقوسة)، نحاورك و اياهم محاورة موضوعية من خلال مواد الدستور، وقبل ذلك أحب أن أقول لك بأنني قد أحصيت ٢٤ مادة مكتفيا بهذا العدد معطلة فعلا ولا يمكن تفعيل أي منها في ظل غياب المجلس الوطني، الا أنه و لربما «استطعنا أن نصل الى تفعيل تلك المواد بوسيلة انتقالية أيا كان نوعها ..»، مثل اللجوء الى التسجيل على طريقة (المقدم والتسقام) أيام الغوص، أو الجلوس والتحاور على قارعة الطريق، أو في مقهى، أو في ملهى .. آه آه آه منك يا زمن؟!

والآن دعينا نلقي نظرة على بعض تلك المواد المعطلة التي تسببت في خلخلة روابطنا الإجتماعية وغيرها من علاقات أخرى وعلى جميع الأصعدة. المادة ١ فقرة (د): «نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور».

هذه المادة معطلة و مفرغة من محتواها العملي والتطبيقي، ولا يمكن تفعيلها الا بتفعيل الفقرة (هـ) من نفس المادة ونصها: «للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءا بحق الانتخاب، وذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط والاوضاع التي يبينها القانون». والمواطنين سيظلون محرومين من هذا الحق ما ظلت المادة ٦٥ مجمدة في فقرتيها الثانية و الثالثة السالفتي الذكر، وسيظل الاحساس بالغبن يضغط نبضات قلوبهم ويشل تفكيرهم. أرأيت يا سيدة سوسن وخبراؤك القانونيون الى هذا الترابط «العقدي» الجميل بين مختلف مواد الدستور، وكيف أن كل مادة ترتبط بأختها في تكامل العقد الدستوري الذي لم تَرِيْ وخبراؤك أدنى مانع من تفكيكه ونشره بل وإلقائه في سلة المهملات!.. ثم انظري الى الفقرة (هـ) من نفس المادة ١ حيث تنص على: «لا يعدل هذا الدستور الا جزئيا و بالطريقة المنصوص عليها فيه، كما لا يجوز اقتراح تعديله قبل مضي خمس سنوات على العمل به».

هل تستطيعين يا سيدتي سوسن وخبراؤك القانونيون الحكماء أن تقرئي واياهم ما بين سطور هذه المادة وما خلف معانيها الظاهرة؟!.. «ذاك شيئ لو شئت لم يكن» بهذه البساطة. ان عملية تعديل أية مادة في الدستور بعد العمل به خمس سنوات لا تستغرق اكثر من أسبوع، أسبوعين، شهر، الا أنه و في أثناء التداول في محاوره ومناقشة التعديل، لا يجوز بأي حال من الأحوال «توقيف» أو «تعطيل» أو «تجميد» المادة أو المواد المزمع تعديلها حتى يتم التعديل ويصدق عليه الأمير ويحل محل تلك المادة أو المواد المعدلة، وأنت وخبراؤك لا مانع عندكم وبجرة قلم من تعطيل ثلث أو نصف مواد الدستور تعطيلا مطلقا، ولا تعتبرون ذلك في عرفكم السامي تعطيلا لمواد الدستور و تفريغا لمحتواه. ثم انظري الى المادة ٣٢ والمختصة بفصل السلطات الثلاث مع تعاونها، والمادة ٩٠ (ب) و (جـ) اللتين تعطيان حق الاشراف للمجلس الوطني على الميزانية، والمادة ٩٤ التي تلزم السلطة التنفذية بتقديم الحساب الختامي للمجلس الوطني لأبداء الرأي فيه وإقراره، وكذلك المادة ١٠٣ التي تؤكد على «المحكمة الدستورية» للفصل في الخلافات الدستورية التي قد تحدث، وغير تلك المواد الكثير التي لا مجال لذكرها.

يا سيدتي سوسن، ان الدستور عقد منظوم يبرق فيه نور كل مادة في نور غيرها وتتمازج الأنوار لتخلق تلك الهالة القدسية النورانية التي تشع على المجتمع وتمحي سواد ظلامه، فان انطفأت فيه مادة واحدة انقطع نور الهالة الدستورية وماج المجتمع في ظلام دامس يدوس كل فرد فيه في بطن أخيه. أعاذنا الله واياك وخبراءك الحكماء من كل سوء.

وفي الختام "أحييك، أشد على أياديك".

**محمد جابر صباح**

# يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٩

**٢٩ ابريل**

● تباينت وجهات النظر والمواقف ازاء المقابلة الصحافية مع الامير التي نشرتها الصحف المحلية يوم امس ، ولم تتضح بعد معالم العهد الذي يبدأ رسميا مع انتهاء فترة الحداد في الاسبوع الاول من شهر يونيو المقبل. فرأى البعض فيها عودة لسياسة العصا الغليظة التي ميزت العهد السابق والتي لم تعد على البلاد بخير، بينما رأى فيها آخرون دعوة للوفاق الوطني والمصالحة. وحذر مراقبون من مخاطر تضييع الفرصة المتاحة للمصالحة الوطنية والحوار مع فصائل المعارضة جميعها بهدف تحقيق الاصلاحات السياسية المطلوبة التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين. ورأت هيئة الاذاعة البريطانية أن الامير «تعهد باتخاذ موقف صارم تجاه من يستخدمون العنف وسيلة للضغط من أجل تحقيق اصلاحات سياسية». بينما رأت وكالة انباء رويتر ان الامير «وعد بتغييرات سياسية واقتصادية». ولم تغير المعارضة موقفها الداعي الى الهدوء لاعطاء الامير فرصة لترتيب الاوضاع وتحديد دوائر الاصلاح السياسي المطلوبة، بالرغم من ان لغة الخطاب لم يحتو على ما يدفع الى الامل الكبير. ورأى المراقبون أن تعليقات بعض الصحافيين المحليين لم تخدم كثيرا لانها سعت الى الحديث عن العنف لعرقلة اي مشروع اصلاحي يعتزم الامير القيام به. واشارت المعارضة الى ان بناء الثقة مطلوب من الجانبين وان ذلك لا يتحقق الا اذا طرح الامير اصلاحات سياسية تتصل بالمطالب الشعبية العادلة. وما تزال تنتظر وتأمل تحقق شيء من ذلك في الاسابيع القليلة المقبلة.

● ومن جهة اخرى طرح اللورد ايفبوري سؤالا على الحكومة البريطانية حول الشيخ الجمري جاء فيه ما يلي: «سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة ما اذا كانوا قد استلموا معلومات او طلبوها من حكومة البحرين بشأن موعد جلسة المحاكمة للنظر في قضية الشيخ عبد الامير الجمري، وما اذا كات سوف تطلب من حكومة البحرين السماح بارسال ممثلين من السفارة البريطانية لحضور المحكمة». وجاء جواب الحكومة البريطانية على لسان البارونة سيمونز اوف فيرنهام دين كالتالي: «لم نستلم ولم نطلب معلومات من حكومة البحرين حول موعد الاستماع الى قضية الشيخ الجمري، وذلك بسبب فترة الحداد الرسمي بعد وفاة الشيخ عيسى. وقد طلبنا السماح لنا بارسال ممثلين من السفارة البريطانية لحضور المحاكمة في ٢٢ فبراير». وطرح اللورد ايفبوري سؤالا آخر كالتالي: «سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة عما اذا كانت هناك لقاءات بين مسؤولين وعسكريين من حكومة البحرين والقوات المسلحة للبحرين مع الحكومة البريطانية خلال شهر ابريل. وجاء الجواب كالتالي: «ان مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بوزارة الخارجية استقبل الشيخ عبد العزيز، السفير البحريني في لندن، بوزارة الخارجية في الاول من ابريل ١٩٩٩. وناقشا عددا من القضايا المشتركة. وطبقا لمعلوماتنا لم تستقبل حكومة صاحبة الجلالة اي مسؤول آخر من حكومة البحرين او القوات المسلحة خلال شهر ابريل».

● وعلم من جهة اخرى ان عددا من المواطنين اعتقلوا مساء العاشر من المحرم من منطقة الدراز وهم: محمد عبد العزيز ، ٣٤، ضياء الغربال، ٢٠، واخوه علي، ١٨، محمد علي، ١٦، السيد علاء السيد بشير، ١٦، السيد صادق السيد قاسم، ١٧، حسين فردان، ١٧. وكان علي الغربال قد اعتقل لمدة عامين من قبل ولم يطلق سراحه الا في شهر نوفمبر الماضي. واعتبرت هذه الاعتقالات تطورا سلبيا جدا في الوقت الذي كان الجميع يأملون ان يتم كبح جماح قوى التعذيب في البلاد. كما انها تنقل اشارات خطيرة خصوصا انها جاءت متزامنة مع حالات ابعاد متكررة. وقد نقلت وكالة انباء رويتر خبر الابعاد القسري للمواطن الشيخ حسن علي عبد الوهاب العصفور قبل ايام. وسبق ذلك إبعاد العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي من البلاد لدى عودته اليها قادما من الحج. وقد تم اعتقال السيد الغريفي ليلة واحدة على جسر البحرين – السعودية ثم أبعد الى السعودية. ولكن السلطات هناك اعتقلته واعتبرته من «المطلوبين» وأرجعته الى البحرين في اليوم نفسه. فقامت سلطات القمع البحرينية بابعاده عن طريق المطار الى سوريا التي يعيش فيها منذ حوالي ستة اعوام. هذه الاشارات السلبية تقابلها محاولات بطيئة وهامشية لتحسين الاوضاع المعاشية للمواطنين في محاولة لاسكات الاصوات المعارضة. وقد دعا رئيس الوزراء في تصريح نشرته الصحف البحرينية هذا اليوم الجهات الحكومية الى الاسراع في تقديم الخدمات للمواطنين. ولكنه لم يتطرق الى شيء عن الاصلاحات السياسية المطلوبة.

● هذا وسيشارك اتحاد عمال البحرين في الاحتفالات الدنماركية التي ستقام بمناسبة عيد العمال العالمي في الاول من مايو بحديقة (فولوباكن) بالعاصمة كوبنهاجن والتي تتسع لحوالي نصف مليون مشارك. وستكون مشاركة الاتحاد تحت شعار: «الحركة من أجل الحريات النقابية في البحرين»، وسوف توزع ادبيات العمال والمعارضة.

**١ مايو**

● في تطور خطير تم اعتقال امرأة بحرينية وتعذيبها بوحشية يوم امس الاول. فقد اعتقلت الفتاة هدى احمد عبد الله الغربال، ٢٣، في الساعة العاشرة صباحا واخذت الى مركز التعذيب وتعرضت لقدر كبير من التعذيب والمعاملة الوحشية قبل اطلاق سراحها في مساء ذلك اليوم. والآنسة هدى طالبة بمعهد البحرين للتدريب، ولم يكن هناك اي سبب معروف لاعتقالها. وجاء الاعتقال في اليوم الذي بثت فيه الصحف المحلية مقابلة مع الامير الشيخ حمد وعد فيها باصلاحات سياسية. كما جاء في الوقت الذي وجه فيه رئيس الوزراء شكره لوزارة الداخلية واعتبر ان ما قامت به من تعذيب وقتل واعتقال وإبعاد عمل بطولي يستحق الشكر والتقدير. ولم يشر رئيس الوزراء في كلمته الى عزمه على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومعاقبة المعذبين الذين قتلوا قرابة أربعين من ابناء البحرين.

هذا وما يزال مصير المواطن حسين سلمان العلي، ٢٩، (من المنامة) غامضا منذ ان اعتقلته السلطات السعودية لدى عودته من الحج الشهر الماضي. وكانت زوجته بصحبته لدى اعتقاله ولكنها لم تعتقل. وقد ازداد الغموض بعد ان انكرت السلطات السعودية اعتقال ذلك الشاب عندما ذهبت عائلته للاستفسار عنه. ولم يسمع اي شيء عنه حتى الآن، ولا يعرف ان كان في السجون السعودية او البحرينية. كما لا يعرف اذا كان حيا او ميتا.

وتسود البلاد حالة هي مزيج من الامل والاسى نتيجة استمرار القمع الوحشي برغم وقف الاحتجاجات السياسية. وكانت قوات الامن قد اعتقلت قبل ثلاثة ايام سبعة من مواطني منطقة الدراز بدون ان يكون هناك سبب لذلك. وتمارس قوات الامن سياسة قذرة وذلك باستغلال حالة الهدوء التي تسود البلاد ليس لبناء الثقة وازالة الشكوك والاحقاد بل لتكريس المشاعر التي عمت البلاد بوجود جهات مستفيدة من الوضع، وتسعى لتثبيت وجودها بالاعتداء المستمر على المواطنين.

● وعلى صعيد آخر احتوت كتاب «بريتانيكا» الشهير تعريفا للبحرين احتوى على صورة في نصف صفحة كتب تحتها ما يلي: «فتاة في البحرين تسير بمحاذاة جدار مليء بالشعارات التي تحث الحكومة على اعادة البرلمان الذي تم حله في ١٩٧٥. وجاء في المقال حول البحرين م يا يلي: وقد بقيت المطالبة باعادة البرلمان الموضوع الرئيسي بين المواطنين الشيعة الذين يمثلون ٧٠ بالمائة من سكان البحرين. وخلال العام طالب الشيعة بوظائف للعاطلين والسماح بعودة المنفيين من الخارج». وكتبت حول الوضع في البحرين ما يلي: «تراجعت بشكل واضح الاضطرابات السياسية التي بدأت في نهاية ١٩٩٤ على مستوى الشارع. ولكن الحكومة ما تزال تحتجز حوالي ١٠٠٠ سجين بدون محاكمة بتهم المشاركة بانشطة مناهضة للحكومة. ويطالب المواطنون باعادة دستور ١٩٧٥ وتوفير العمل للعاطلين وعودة المنفيين السياسيين من الخارج. وفي مطلع ديسمبر اتهم وزير الداخلية، الشيخ محمد خليفة آل خليفة، شخصا لبنانيا يعيش في البلاد بالعمل مع المواطنين والشيعة في خارج البحرين بمحاولة زعزعة البلاد. ان الامن ضروري للبحرين التي تسعى لمنافسة دبي كمركز للوحدات المصرفية «اوفشور». وبلغت الايداعات في مطلع ١٩٩٨ حوالي ٧٠.٤ مليار دولار. وتحسنت العلاقات مع ايران بعد ان بدأت في التدهور في العام ١٩٩٦. وفي ١١ نوفمبر ١٩٩٧ قام وزير الخارجية الايراني بزيارة البحرين. وفي ١٩٩٦ اتهمت ايران بدعم منظمة شيعية سرية بالتخطيط لقلب نظام الحكم في البحرين. واستمرت مرافعات البحرين مع قطر حول ملكية جزر حوار (الواقعة حاليا تحت سيطرة البحرين) وحاولت السعودية والامارات التوسط حول الازمة. وكانت البحرين قد أعلنت عزمها على بناء فندق ومنشآت سياحية اخرى في الجزر التي يعتقد انها تحتوي على مصادر طبيعية للغاز». وكتب التعريف لؤي بحري.

● وأصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا حول المؤتمر الدولي الاول للحركة العربية لحقوق الانسان واعلان دار البيضاء. وجاء في البيان ان نحو مائة مدافع وداعية وخبير حقوق انسان من خمسة عشر بلدا عربيا من بينهم عبد الهادي الخواجة امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين. وقال التقرير ان المنظمة البحرينية شاركت في «المعرض العربي الاول لمطبوعات حقوق الانسان» بثلاثة عشر من الملفات والتقارير التي تستعرض الا نتهاكات المتنوعة في البحرين. وصنفت البحرين ضمن اكثر البلدان العربية انتهاكا لحقوق الانسان مثل العراق.

**٤ مايو**

● أكدت التقارير الواردة من سجن جو في جنوب البلاد ان حالة من التوتر الشديد تسود السجن بسبب تصاعد حالة الاضطهاد الديني للسجناء من قبل مسؤولي السجن. وذكرت التقارير ان الازمة تصاعدت قبل اسبوعين عندما اعتدى احد المعذبين ويدعى «الملازم صقر» على السجناء وشتم معتقداتهم وتعرض الى أئمتهم بكلام بذيء وقول فاحش. وعندما حاول بعض السجناء الرد على ذلك صدرت اوامر من السلطات العليا بشن عدوان وحشي على السجناء استعملت فيه وسائل قمع عديدة من بينها القاء القنابل المسيلة للدموع والغازات الكيماوية الخانقة. كما تعرض المعتقلون للضرب ووسائل التعذيب الاخرى. ونقل عدد من المعتقلين الى المستشفى العسكري لعلاج جروحهم واصاباتهم البليغة. كما وضع عدد منهم في زنزانات انفرادية عقابا لهم بسبب محاولاتهم الرد على الاثارة الطائفية التي اثارها السجانون. وعرف من بين المعتقلين الذين تعرضوا للاعتداء الوحشي الشيخ جاسم الخياط. والغيث الزيارات العائلية لعدد آخر. اما في سجن الحوض الجاف فلا يزال عدد من المعتقلين هناك محرومين من الزيارات العائلية منذ قرابة ثلاثة شهور بعد قيامهم باضراب سلمي للمطالبة بتحسين اوضاعهم.

● وتأكد من جانب آخر ان الحكومة قدمت مؤخرا مجموعة من المعتقلين الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة بتهمة وجهت سابقا الى مجموعة اخرى صدرت احكام قاسية بحق افرادها. فقد سبق او وجهت تهمة حرق مفروشات الكوهجي الى ثمانية اشخاص وصدرت احكام تعسفية بسجنهم فترات تتراوح ما بين ثلاث وسبع سنوات وهم: مجيد راشد عبد الكريم، ٢٣، (سبع سنوات) عبد الحسن راشد عبد الكريم، ١٦(ثلاث سنوات)، محمود راشد عبد الكريم، ١٦ (ثلاث سنوات)، عبد الامير عباس سليم، ٢٢ (سبع سنوات)، حسين احمد الملا، ٢٢ (سبع سنوات)، جعفر احمد الملا، ١٦ (ثلاث سنوات)، مجيد سعيد الملا، ٢٣ (براءة). وقد تم اتهام مجموعة اخرى بحرق المحل المذكورة مكونة من اربعة اشخاص جميعهم من منطقة البلاد القديم، وتم تصوير هذه المجموعة بعد فترة بسيطة من حكم المجموعة الاولى اي في شهر يناير. وفي شهر ابريل تم نقلهم الى المحكمة ولكن ادرك المدعي العام ان اصدار اي حكم بحقهم سوف يكشف للعالم الوضع الحقيقي للقضاء البحريني، فقرر ابقاءهم في السجن وعدم محاكمتهم بتلك التهمة التي اتضح تلفيقها.

● وعلى صعيد آخر نشرت جريدة «القدس العربي» التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم السبت/الاحد الماضي (٢/١ مايو) مقالا للكاتب والمعارض البحريني المعروف عبد الرحمن النعيمي بعنوان: رسالة مبعد منذ ١٩٦٨: الامل كبير في تحقق الانفراج السياسي وازدياد روابط البحرين مع اشقائها». وجاء في المقال : لقد استلم الامير مقاليد السلطة في مرحلة حرجة من تاريخ البحرين، فالازمة الاقتصادية تعصف بالمنطقة وبالعالم، وقد ثبت من تجربة بلدان شرق آسيا ان كل بلدان المنطقة قد لا تسلم من مثل تلك الازمة.... حيث باث واضحا للجميع ان الديمقراطية ومشاركة اوسع للجماهير من خلال الاحزاب السياسية والنقابات والمراكز العلمية والبحثية وما سواها، قادرة ان تقدم الحلول وان يسهم كل الناس في الخروج او التخفيف من نتائج الازمة». واضاف: «ان البداية يجب ان تكون اطلاق الحرية للناس والتحديد للصحافة ليقول الناس دون خوف من رقيب، وجهة نظرهم في ما يجب ان يكون عليه الحال، ولسان حال الجميع ما ردده سيدنا عمر: ايها الناس ان رأيتم في اعوجاجا فقوموني». وقال الكاتب:«نحن الموجودون في الخارج ننتظر موقفا ينهي وضعا غير صحي

# يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٩

لشعبهم او للقضايا العادلة التي من اجلها استرخصوا الحياة وضحوا بأغلى ما يملكون، الاستقرار والعيش الهانيء ليكونوا شعلة تضيء للوطن والشعب. فمن حق هؤلاء ان يحصلوا على جوازات سفر لهم ولاولادهم ولاحفادهم. ومن حقهم العودة الى وطنهم بدون قيد او شرط، ومن حقهم ان يضعوا كل خبراتهم المتراكمة في مجالات عملهم لصالح شعبهم ووطنهم. والاخوة الموجودون في السجون من الشيخ عبد الامير الجمري الى عبد الله فخرو، والمئات القابعون في المعتقلات وعائلاتهم واقرباؤهم في كل القرى والمواقع، ينتظرون ساعة الفرج بلقائهم، ويعرفون ان كلمة واحدة من الامير الجديد قادرة ان تدخل البسمة الى قلوب مئات الآلاف الذين لم يعرفوا البسمة منذ سنوات بل تزداد احزانهم كلما ودعوا شهيدا او معتقلا او مبعدا».

**٥ مايو**

● ذكرت مصادر مطلعة ان ايان هندرسون قد يكون الشاهد الاساس في قضية معقدة يتوقع رفعها لمحكمة تابعة للامم المتحدة. وتقول تلك المصادر ان مجموعة من المقاتلين الكينيين يعتزمون تقديم شكوى ضد الادارة البريطانية بتهمة انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في الخمسينات والستينات ضد مقاتلي حركة الماو ماو التي كانت تقاتل من اجل استقلال كينيا من الادارة البريطانية. يومها كان جومو كينياتا رئيسا للحركة، كما كان ديدان كيماثي رمزا قويا لها. ثم اصبح كينياتا رئيسا لكينيا بعد الاستقلال في العام ١٩٦٤. وكان ايان هندرسون الرجل الاستعماري الذي قاد العمل العسكري ضد ثوار الماو ماو في الغابات وفي جبل كينيا. وتحفل الوثائق التاريخية بقصص كثيرة حول ممارساته غير الانسانية آنذاك. وقد أبعد هندرسون عن كينيا بعد الاستقلال مباشرة حيث أصدر اوجينجا اودينجا قرارا بطرده في العام ١٩٦٤. وبعد ذلك ذهب الى البحرين ليبدأ عهدا أسود في البلاد تميز بالتعذيب والبطش. وقد كتبت صحيفة بريطانية في افتتاحيتها يوم الجمعة الماضية تعليقا على قرار رفع القضية الى المحكمة الدولية. وليس معلوما بعد تفصيلات الدعوى، ولكن اذا كانت جادة فقد تؤدي الى تبعات غير قليلة خصوصا اذا استطاع الاحياء من اعضاء حركة الماو ماو اثبات تعرضهم للتعذيب على يدي هندرسون.

● ومن جهة اخرى صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الامريكية حول الارهاب في العالم. وتطرق التقرير الى الاوضاع الامنية في مختلف البلدان ومصادر العنف والارهاب فيها. وبالنسبة للبحرين لم يشر التقرير بأي شكل من الاشكال الى وجود ظاهرة الارهاب، الامر الذي يعتبر فشلا ذريعا لسياسة حكومة البحرين التي تعتبر كل عمل سياسي «ارهابا»، وكل دعوة للاصلاحات السياسية واحترام حقوق الانسان «تحريضا على العنف والارهاب». واكتفى التقرير بالقول ان حدة التوتر في البحرين تراجعت خلال العام الماضي وتراجعت اعمال العنف، ولم يتهم فصائل المعارضة البحرينية بالارهاب، وهو ما يعتبر فشلا للسياسة الرسمية.

● وعلى صعيد آخر اصبحت الشائعات في البلاد منتشرة على قدم وساق، ويعتقد ان اغلب مصادرها هي عناصر المخابرات. وتدور هذه الشائعات حول اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والاصلاحات السياسية في عهد الامير الجديد. وتسعى هذه الشائعات لبث البلبلة في الصف الوطني وذلك بالتأثير السلبي على معنويات الناس عن طريق رفع توقعاتهم وعدم تحقيقها لاحقا. ويرى مراقبون بعدا آخر وهو انها تسبب ضغطا حقيقيا على الامير الجديد للقيام باصلاحات سياسية واسعة خصوصا بعد ان ابدت المعارضة حسن نواياها وأزالت اجواء التوتر التي عمت البلاد طوال السنوت الخمس الماضية والتي استعملت كمبرر لعدم اعادة العمل بالدستور.

● وتوقف المواطنون يوم امس عند التطور السياسي الذي حدث في الكويت باصدار اميرها قرارا بحل مجلس الامة وانتخاب مجلس آخر في الثالث من شهر يوليو المقبل. ورأوا في تلك الخطوة تعبيرا عن حرص امير الكويت على التمسك بمواد الدستور التي تنص على وجوب اقامة انتخابات برلمانية في غضون شهرين بعد حل مجلس الامة بقرار اميري. واعتبروا الالتزام الحرفي بنص الدستور بادرة طيبة وتمنوا لو ان امير البحرين السابق التزم بها بعد حل المجلس الوطني قبل ربع قرن بقريبا. وناشدوا الامير الجديد الاحتذاء بما فعلته الكويت والالتزام بمواد الدستور بشكل كامل.

● وعلم من جهة ثالثة ان كلا من فخري عبد الله وسامي بوحمد ما يزالان معتقلين برغم انتهاء فترة السنوات الثلاث التي حكما بها في السجن. وكان هذان المواطنان قد اعتقلا وعذبا تعذيبا شديدا وظهر فخري على شاشة التلفزيون وآثار التعذيب واضحة على ملامحه. وبعد هذا الاستعراض الرخيص الذي استضافت وزارة الاعلام صحافيين كثيرين لمشاهدته، صدر الحكم بسجنهما ثلاثة اعوام انقضت منذ فترة ولم يطلق سراحهما. ودفعت عائلة كل منهما مبلغ ٥٠٠ دينار بحريني (حوالي ١٤٠٠ دولار امريكي) كضريبة لاطلاق سراحهما ولكن ذلك لم يتحقق.

● وهناك قلق كبير على حياة الدكتور اكبر دشتي الذي سلمته دولة الامارات العربية الى السلطات البحرينية الشهر الماضي، حيث لم يعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت. وعلم كذلك انه بريء من اية تهمة امنية وان سلطات التعذيب فشلت في الحصول على اية معلومة تدينه برغم انهم اجبروا سجناء آخرين على التوقيع على اعترافات مزيفة تذكر اسمه.

**٧ مايو**

● أصيبت الدعوة للانفتاح الاعلامي التي أطلقها الامير في تصريحاته الاسبوع الماضي بنكسة قوية عندما رفضت جريدة «الايام» شبه الرسمية نشر مقال مهم كتبه الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق. واعتبر رفض الجريدة نشر المقال بادرة سلبية جدا ومحاولة من بعض الجهات الرافضة للاصلاحات لمنع الانفتاح الاعلامي الذي وعد الامير به في مقابلته مع عدد من الصحافيين. وكان السيد صباح قد كتب مقالته المهمة مشاركة منه في ما كان يعتقد انه مشروع انفتاحي للحوار تبنته الصحيفة المذكورة، وابتدأته احدى الموظفات بالجريدة بالحديث عن الدستور. واعتبر الاستاذ محمد جابر صباح في مقاله تلك المبادرة بانها «سعي لفتح صفحة جديدة تطوي افرازات الماضي وتضمد الجراح وتوقف النزف المعنوي والمادي لمجتمعنا، بالتوجه لاطلاق الحريات العامة التي حفل بها الدستور ..... واعتبار كل ذلك تمهيدا لتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية». واعتبر الكاتب حل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥ من قبل الامير السابق «دستوريا» ولكن الامير «قصر في ممارسة كامل سلطته الدستورية في حل المجلس الوطني»، لانه تجاهل تكملتين للمادة ٦٥ من الدستور وهي المادة التي تعطي الأمير الحق في حل المجلس الوطني، وهما: «اذا حل المجلس الوطني وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعادة لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل»، و «ان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد». واعتبر الكاتب ان القوانين الصادرة في غياب المجلس الوطني «ستفقد دستوريتها بعد عودة المجلس الوطني ما لم تعرض عليه». وأكد على مبدأ الانتخابات كحق من حقوق المواطنين وفق مواد الدستور. واعتبر ان المواطنين «سيظلون محرومين من هذا الحق ما ظلت المادة ٦٥ مجمدة في فقرتيها الثانية والثالثة السالفتي الذكر». والواضح ان نقاش الاستاذ صباح يعتمد على مواد الدستور ويتسم بالكثير من المنطق والواقعية، فاذا رفضت «الايام» مثل هذه المقال فما هو المسموح به اذا؟ وما معنى الانفتاح الاعلامي الذي تحدثت عنه؟

● واستمرارا لسياسة القبضة الحديدية والتعسف، وهي السياسة التي تمارسها وزارة الداخلية بشكل خاص، اعتقل من منطقة السنابس قبل يومين مواطنان بصورة تعسفية ونقلا الى القلعة. ويخشى عليهما من التعذيب الوحشي. وقد تكررت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية الامر الذي يبعث على الكثير من القلق ازاء تطورات الوضع في البلاد.

● ومن جهة اخرى يساور المواطنين قلق كبير بعد صدور قانون جديد من قبل رئيس الوزراء حول الجمعيات التعاونية. وقد عرض القانون على مجلس الشورى لختمه لكي يبدأ العمل بتفيذه فورا. ويرى المواطنون ان هذا القانون شبيه بقانون مكبرات الصوت او مشروع المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، فجميع هذه القوانين يهدف لتأميم كل الفعاليات الشعبية ومنع اي نشاط عام خارج الاطار الحكومي. ولهذا تشتمل بنود القانون الجديد المزمع فرضه على ابناء البحرين على نصوص لتكريس «الرقابة» الحكومية على الجمعيات التعاونية، والقضاء على الصناديق التعاونية التي ساعدت المحتاجين في السنوات الاخيرة. وكانت دعوات عديدة قد نشرت في الصحافة المحلية تطالب بتأميم تلك الصناديق الخيرية ومحاسبة القائمين عليها.

● وفيما تسود البلاد حالة الترقب بانتظار الاصلاحات السياسية التي أشار اليها الامير والتي يتوقعها المواطنون، يسعى بعضهم لاحياء ذكريات شهداء هذا الشهر بقراءة القرآن على ارواحهم وتبادل ذكرهم على الالسن وزيارة عائلاتهم. فقد استشهد في مثل هذا الشهر في السنوات الماضية عدد من المواطنين وهم: نضال حبيب النشابة، ١٨ عاما (٤ مايو ١٩٩٥)، محمد شهاب الفردان، ١٠ أعوام (٢٥ مايو ١٩٩٥)، فاضل عباس مرهون، ٢٥ عاما (٦ مايو

## تأملات في الوقت الضائع

**تمر البحرين بفترة تحول منذ استلام الامير الجديد لمقاليد الحكم.. فهناك الكثير من الاشاعات وكذلك الآمال والتطلعات، كما أن هناك الكثير من التحفظات . العديد من أصحاب الراي في مجريات الأمور في البلد يتمنون أن تكون هناك مبادرات جريئة وشجاعة من أوساط مقبولة لدى الشعب لكسر الحواجز النفسية التي لازالت قائمة وتعيق فرص الانفتاح . البعض من المواطنين غير متفائل باي تغيير بل هم حتى لا يتوقعون حلا للمسائل الأمنية العالقة. هؤلاء وبحكم هذا التصور يتشبثون بالمنهج القديم الذي اصطبغت به الحركة المعارضة وهي الابتعاد عن الحكومة وعدم تشجيع الانفتاح عليها واثارة الشكوك حول نواياها. وهناك البعض الآخر الذي يتصور إمكانية حدوث تغير خاصة أن شخصية الأمير الجديد شخصية قوية وآخذة بزمام الأمور. فالأمير يحاول أن يضع لمساته على مجريات الأمور مع بدايات عهده، ولكن هؤلاء ايضا يتخوفون ايضا من انفتاح على الحكومة او من يمثلها وذلك خوفا من السقوط في المحذورات التي قد تكلف الانسان سمعته. هذه الفئة تحبذ الانتظار حتى تتضح الأمور ولعل هذه الفئة هي الأكبر بين الفئات الموجودة على الساحة. الفئة الأخيرة تلتقي مع سابقتها في قناعاتها حول وجود بوادر تغيّر ولكنها ترى ان الانتظار تفويت للفرصة للحصول على مكاسب طال انتظارها.**

**هذه الفئة رغم قناعتها بضرورة عمل شيء ما تجد نفسها أمام واقع معقد إذ ليس هناك لحد الآن التصور للتعامل مع الظرف الجديد والأفراد يجدون أنفسهم أمام مسؤولية كبيرة حيث ان الإقدام على الانفتاح على الأمير الجديد قد يُواجه بموقف معارض من المعارضة والذي من شانه أن يعقد الوضع كثيراً. بعض دعاة الانفتاح حصلوا على دعم من شخصيات مرموقة، ولكن يجب الالتفات إلى أن الاقدام على بعض الخطوات من قبل الأمير قد يتطلب مواقف معينة من قبل الشعب لتهيئة الأرضية لهذا التحول. فالمعارضة أخذت خطوة شجاعة باعلانها التهدئة لإعطاء الأمير فرصة العمل في جو هادىء، مثل هذه الخطوة لاقت الترحيب من قبل الناس والمسؤولين.**

**في مقدمة الأمور التي ينوي الأمير التصدي لها هي الملف الأمني والأوضاع الاجتماعية والحديث الآن عن إفراجات كبيرة عن معتقلين - الموقوفين منهم والمحكومين -، وهناك توجه لتوظيف المزيد من المواطنين في قوة الدفاع. لكن الكلام حول البرلمان لايزال غير مشجع لحد الآن وفيه الكثير من الغموض ، هناك كلام يدور في الصحف حول تنفيذ بنود الدستور الخاصة بالسلطة القضائية واستقلالها. في ظل هذه الظروف من الضروري ان تحسب الخطوات بحيث لا تكون هناك هرولة رخيصة ولا إحجام كامل يعود سلبا على الحركة المطلبية. ومهما يكن من أمر فمن الضروري الحفاظ على الوحدة الوطنية التي تجسدت على مدى السنوات الخمس الماضية، وعدم التفريط بها.**

# يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٩

علي، ثلاثة اعوام في اليوم نفسه، عبد الامير حسن رستم، ٣٦ عاما، (١٢ مايو ١٩٩٦. وقد استشهد هؤلاء اما تحت التعذيب او برصاص الشرطة او بتفجير منازلهم.

## ١٠ مايو

● استقبلت المعارضة البحرينية نبأ وفاة السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، بأسى وحزن، وتمنت ان يكون الوزير الجديد مكانه حريصا مثله على قضايا حقوق الانسان والديمقراطية في دول العالم. وجاءت وفاة الوزير فاتشيت مفاجئة للكثيرين، ومن بينهم وزير الخارجية البريطاني الذي أعرب عن تقديره للجهود التي قام بها السيد فاتشيت خلال العامين اللذين قضاهما في منصبه كوزير للدولة للشؤون الخارجية. وكان فاتشيت مهتما بشكل خاص بقضية حقوق الانسان في البحرين قبل توليه منصبه بعد فوز حزب العمال البريطاني في مايو ١٩٩٧. وأعلن عن ذلك الاهتمام في اجتماع مع الجالية العربية قبل الانتخابات العامة بأسابيع قائلا انه قضى الاثني عشر شهرا التي سبقت الانتخابات مهتما بحقوق الانسان في البحرين. وبعد توليه منصبه بشهر واحد تحدث باسهاب في البرلمان البريطاني عن حقوق الانسان في البحرين ووصف المعارضة البحرينية بالاعتدال وقال ان مطالبها معتدلة كذلك. وعبر عن قلقه ازاء الانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان في البحرين مرات عديدة بعد ذلك. وعندما زار البحرين في شهر سبتمبر الماضي كان موقفه من تلك القضية واضحا. وشن الاعلام البحريني الرسمي هجمات كثيرة على بريطانيا بسبب مواقف الوزير فاتشيت من جهة ومنح بريطانيا حق اللجوء السياسي للمعارضين البحرينيين من جهة اخرى. وتحدث لهيئة الاذاعة البريطانية اكثر من مرة عن الوضع البحريني، متمنيا «ان يسود حكم القانون في البلاد»، ومعربا عن قلقه ازاء اعتقال الشيخ الجمري على وجه الخصوص. وحظي الوزير فاتشيت بنصيب الاسد من الشتم والتجريح في الاعلام الرسمي البحريني. وقال معارض بحريني التقى الوزير فاتشيت ان الرجل كان مهتما فعلا باوضاع حقوق الانسان في البحرين وانه عبر له عن استمراره في التعبير عن قلقه «بالاساليب الممكنة».

● ومن جهة اخرى اعلن في البحرين عن تعيين ثلاثة مستشارين خاصين للامير وهم: الدكتور محمد جابر الانصاري، للشؤون الثقافية والعلمية، وحسن عبد الله فخرو، للشؤون الاقتصادية، ونبيل الحمر، للشؤون الاعلامية. واعتبر تعيين هؤلاء المستشارين خطوة لها دلالات مهمة منها الايجابي ومنها السلبي. فعلى الجانب الايجابي تعبر تلك الخطوة عن ثقة الامير بابناء البحرين وعدم اللجوء الى الاجانب للاستشارة، لكن التعيينات من جهة اخرى لم تعكس التعددية المجتمعية، ومع ذلك فلدى الامير فرص اخرى لتجاوز ذلك.

● وعلى صعيد آخر اتضحت بشكل اكبر تفصيلات القضية المزمع رفعها للمحكمة الدولية التابعة للامم المتحدة ضد الحكم البريطاني الاستعماري، وهي القضية التي يتوقع ان يكون ايان هندرسون شاهدا اساسيا فيها. فقد ذكرت المصادر ان هناك ثلاثة محامين سوف ينتهون من اعداد القضية مع نهاية هذا الشهر باسم «حركة ماو ماو الاصلية» التي يرأسها السيد جوزيف كاراني. وتقول هذه المنظمة انها أحصت آلاف الحالات التي ارتكبت فيها جرائم الاغتصاب والقتل والتعذيب والاعتقال التعسفي ومصادرة الاراضي من قبل السلطات الاستعمارية في الخمسينات والستينات. وتطالب المنظمة بتعويضات تصل الى ثلاثة مليارات جنيه استرليني للضحايا الذين يبلغ عددهم حوالي ٩٠ الف شخص. وقد قضى السيد كاراني خمسة عشر عاما لاستقصاء تلك الحالات وان لديه الادلة التي تمكنه من عرض القضية واثبات وقائعها. وقال المحامي ايريك موتوا ان الجرائم المذكورة تنتهك القانون الدولي لحقوق الانسان الدي صدر في العام ١٩٤٨. وقال جون نونتينغهام الذي كان ضابطا خلال حالة الطوارىء في كينيا انه يتعاطف مع القضية ووصف تلك الفترة بانها «احد أبشع الفصول في تاريخ الحكم الاستعماري البريطاني»، وأضاف قائلا: «في احد الايام جيء بستة من المشتبه بانتمائهم للماو ماو الى مركز للشرطة بمحلة قريبة من محلتي. وأوقفهم مراقب الشرطة البريطاني المسؤول صفا امام جدار وأطلق النار عليهم. ولم تكن هناك محاكمة». واكد ان تلك الاعمال كانت انتهاكات واضحة لحقوق الانسان». وتؤكد المصادر ان ايان هندرسون له دور كبير في ما جرى في كينيا.

## ١٢ مايو

● أكدت التقارير ان المواطنين الذين اعتقلوا في الفترة الاخيرة ويبلغ عددهم حوالي الخمسة عشر شخصا ما زالوا يتعرضون للتعذيب الشديد لاجبارهم على التوقيع على اعترافات مزيفة. وذكرت التقارير على وجه الخصوص ان امرأة واحدة على الاقل تعرضت في الايام الثلاثة الماضية الى تعذيب نفسي وجسدي رهيب بدون اي مبرر. واعتقلت هذه المرأة ثلاث مرات خلال الاسبوع الاخير وتعرضت في كل اعتقال لأبشع وسائل التعذيب النفسي والجسدي. وامتنعت المصادر عن ذكر تفصيلات التعذيب. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية للتدخل الفوري لحمل قسم التعذيب بوزارة الداخلية على الكف عن تلك الممارسات التي تتنافى مع الروح التي يسعى الامير لبثها في البلاد منذ استلامه السلطة. وتحمل المعارضة تلك الجهات المعارضة لاي انفراج سياسي المسؤولية الكاملة فيما لو عادت اجواء التوتر الى البلاد مرة اخرى. وكانت المعارضة قد بذلت جهودا متواصلة لتهيئة الاجواء الهادئة للشيخ حمد لطرح برنامجه الاصلاحي في جو خال من التوتر السياسي والاحتجاجات، ولقيت جهود المعارضة تلك استحسان الجهات السياسية والدبلوماسية في المنامة والعواصم المعنية. وتمنت المعارضة على الامير التدخل الفوري لمنع جهاز القمع الذي يديره ايان هندرسون من الاستمرار في ممارسة التعذيب في العهد الجديد.

● من جهة اخرى عبر مصدر دبلوماسي في المنامة عن تفاؤله بالبرنامج الاصلاحي للشيخ حمد. وتوقع ان يقوم الامير باطلاق سراح السجناء السياسيين، ومن بينهم الشيخ الجمري. وتوقع ان يتغلب الشيخ حمد على الجهات التي تسعى لابقاء الوضع المتوتر في البلاد على ما كان عليه، وان ذلك قد يسبب له بعض المشاكل. ورأى في الاجواء – حسب قوله – تغيرا نحو الانفتاح السياسي. ولكنه في الوقت نفسه عبر عن استيائه من بعض التصرفات التي تسيء الى البرنامج الاصلاحي للامير. وأشار على وجه الخصوص الى رفض جريدة «الايام» نشر وخطيرة وتسيء بشكل مباشر للبرنامج الاصلاحي للامير. وتوقع المصدر الدبلوماسي ان يعلن الامير عن اصلاحات سياسية لم يحددها، وان يسمح بقدر اكبر من حرية الصحافة. ولكنه عبر عن غموض الوضع بشكل عام خصوصا مع غياب حالة الحوار بين الحكومة والمعارضة من جهة وغياب المؤشرات بشأن موضوع اعادة الدستور وانتخاب المجلس الوطني من جهة اخرى.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «بحرين تريبيون» اليومية تصريحات نسبتها الى السفير البريطاني الجديد، السيد بيتر فورد، حول الموقف البريطاني من المعارضة البحرينية في لندن. ونسبت الصحيفة الى السفير الذي استلم مهماته الشهر الماضي، قوله «اننا لن نرحب بأي متطرف على الاراضي البريطانية ... ان حكومتنا تسعى لخلق توازن بين حرية التعبير واللجوء، وهناك تشريعات جديدة متوقع صدورها بهذا الصدد». وكان السفير يتحدث في الاجتماع الشهري للمنبر البريطاني – البحريني للأعمال. وألمح السفير – حسب نقل الصحيفة – الى ما قاله الامير في اول خطاب له للمواطنين حول الوحدة والتماسك وتمنى ان تدخل البحرين «عهدا جديدا من التنمية والازدهار». ورفضت المعارضة التعليق على ما نسب للسفير من تصريحات لان الاعلام المحلي لا يلتزم الدقة عادة في نقل التصريحات. وكانت الصحافة المحلية قد رفضت في العام الماضي نشر رسالة من السفير البريطاني للرد على اتهامات وجهها بعض عملاء السلطة للحكومة البريطانية بسبب منحها اللجوء السياسي لبعض المعارضين البحرينيين. وتجدر الاشارة الى ان اللاجئين السياسيين البحرينيين في لندن يلتزمون القوانين البريطانية بشكل متحضر ويهمهم تطوير الاوضاع في بلادهم بأساليب سلمية. وتمنوا ان يكون الشيخ حمد رجل التغيير الحقيقي في البلاد.

● ومن جهة اخرى لم تتضح ابعاد الزيارة التي قام بها الامير الى ابوظبي ومقابلته مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان قد رعى مبادرة لحل الازمة بين الحكومة البحرينية والمعارضة قبل عامين. وتزامنت زيارة الشيخ حمد الى ابوظبي مع زيارة يقوم بها الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان. والمعروف عن الامام شمس الدين سعيه المتواصل للتقريب بين وجهات النظر الحكومية والشعبية في مناطق عديدة. ووجهت الحكومة له في السابق دعوة لزيارة البلاد ولكنها لم تتحقق.

## ١٤ مايو

● لاحظ المراقبون المهتمون بالشأن البحريني استمرار الممارسات القمعية بالوتيرة نفسها برغم ما يسود من تفاؤل بالتغيير. وفي الوقت الذي ما تزال منظمات عديدة تطالب حكومة البحرين بالسماح لها بزيارة البلاد للاطلاع على اوضاع حقوق الانسان فيها، لم يرشح عن السلطات اي تغيير في التوجه او السياسات ازاء حقوق الانسان والاصلاح السياسي. وهناك جهات تسعى للالتفاف على ذلك باختيار أشخاص يتم انتقاؤهم وفق معايير السلطة لزيارة البلاد وذلك بهدف تسجيل بعض النقاط السياسية بدون تحقيق الاصلاح السياسي المطلوب. ومن خلال الاتصال بعدد من المنظمات الحقوقية بدا واضحا انها تدرك سياسة التلاعب بالتصريحات والالفاظ من قبل السلطات البحرينية التي تصر على رفض السماح لاية جهة حقوقية دولية مستقلة بزيارة البلاد. وما تزال الحكومة متلكئة في دعوة فرق العمل المرتبطة بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لزيارة البلاد، كما لم ترفع تحفظها على المادة ٢٠ من المعاهدة الدولية حول التعذيب. ورأى هؤلاء المراقبون ان استمرار الجمود الحالي لا يحل الازمة وان محاولات تمييع الموقف الشعبي ازاء المطالب الدستورية سوف تزيد المشكلة تعقيدا. وناشد هؤلاء امير البحرين الاسراع باعلان مشروعه الاصلاحي لمنع تردي الاوضاع مجددا.

● وفي هذا الاطار بعث اللورد ايفبوري، الذي رفضت حكومة البحرين السماح له بحضور محاكمة الشيخ الجمري، رسالة الى سياسي مهتم بالشأن البحريني جاء فيها ما يلي: «انني اعتقد ان الجميع يتصرفون بحذر في الوقت الحاضر على امل ان تكون هناك حقا تغييرات قيد الاعداد. والحد الادنى هو ما اذا كانت هذه التغييرات سوف تصل الى اعادة العمل بالدستور والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. فاذا كان بالامكان مناقشة هذه القضايا بطريقة مسؤولة فمن الصعب تجاوز الحوار بشأنها، وأتمنى ان تسمح وسائل الاعلام بالحوار بشأنها. ولكن عندما كتب السيد محمد جابر صباح، عضو البرلمان المنحل، مقالا بلغة مهذبة حول الدستور ردا على مقالة نشرت قبل ذلك من قبل سوسن الشاعر وأرسلها الى صحيفة «الايام» اليومية رفض رئيس التحرير نشرها. وبامكاني ان ابعث لك بنسخة منها اذا رغبت في ذلك. وربما يكون الوقت مبكرا ولكن على مدى الاسابيع الثلاثة الماضية كانت هناك تقارير عن اعتقال حوالي عشرين شخصا بشكل تعسفي. وقد اضطر شخصان للهروب من البلاد بينما تعرضت عائلاتهما للقمع والاهانة من قبل قوات الامن. وقد استدعيت زوجة احدهما من قبل القسم الخاص ثلاث مرات وتعرضت لمعاملة سيئة... كما منع شخصان بحرينيان على الاقل من دخول البلاد لدى عودتهما اليها الشهر الماضي من السعودية والامارات. وهما السيد عبد الله الغريفي والشيخ حسن علي عبد الوهاب. وقد جددت جوازاتهما في المطار ولكنهما أبعدا قسرا».

● ومن جهة اخرى ذكرت مصادر مطلعة ان حالة من التأزم عصفت بالعائلة الحاكمة في اثر سفر الامير الى الخارج لحضور القمة الخليجية الطارئة في السعودية ثم زيارته الى ابوظبي. فقد أوكل الامير الى نجله ولي العهد القيام ب «مهام الحكم» اثناء غيابه، الامر الذي أزعج رئيس الوزراء كثيرا، فولي العهد هو بمثابة حفيده، فكيف يصبح في مرتبة اعلى منه. وتقول اوساط مطلعة ان الامير يتحرك بحذر لتفادي المواجهة مع رئيس الوزراء، واصبح يركز اهتمامه على العلاقات الخارجية والدفاع، بينما بقي ملف الشؤون الداخلية بيد الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء. وهناك الآن سباق مع الزمن من قبل الامير وحاشيته للتعاطي مع ملف الخلاف البحريني – القطري بطريقة تمنع تفاقم الامور بين البلدين. وتجدر الاشارة الى ان محكمة العدل الدولية سوف تنظر في القضية مجددا في نهاية هذا الشهر، وطالبت الصحافة البحرينية بسحب القضية من المحكمة وتركيز الجهود على الوساطات الخليجية، الامر الذي لا يبدو مقبولا لدولة قطر التي رفعت القضية الى المحكمة بعد فشل الوساطات السعودية وغيرها على مدى السنوات السبع الماضية.

# يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٩

في محاولة لاظهار شعبيته . ويقوم اشخاص من حاشيته بالاتصال بالمواطنين لمطالبتهم بارتياد المجلس تعبيرا عن الولاء له. والهدف اثبات وجود شعبية واسعة لرئيس الوزراء، ولذلك اصبح الاهتمام موجها لتحقيق اكبر عدد ممكن من الزوار الى مجلسه.

### ١٧ مايو

● رحبت المعارضة البحرينية بقرار الحكومة الكويتية اعطاء المرأة حق الترشيح والتصويت ابتداء من العام ٢٠٠٣، وقالت ان هذه الخطوة تعتبر تطويرا للممارسة الديمقراطية في المنطقة، وتمنت ان تتخذ حكومة البحرين خطوات مماثلة. وجاء قرار الحكومة الكويتية بعد سنوات من النقاش والتداول بشأن موقع المرأة في العمل السياسي الوطني. ولوحظ ان القرار الحكومي جاء في اثر حل مجلس الامة الاسبوع الماضي، ويتوقع عرض القرار على المجلس بعد الانتخابات المزمعة في مطلع شهر يوليو المقبل. كما يتوقع ان تعارضه بعض القوى السياسية المعارضة لمشاركة المرأة في الممارسة السياسية بذرائع تتصل بالعادات والتقاليد. واعتبرت المعارضة البحرينية هذا القرار اضافة ايجابية للتطويرات التي تشهدها المنطقة، خصوصا ان دولة قطر سبقت الكويت في مجال اعطاء المرأة شيئا من حقوقها السياسية. كما ان لسلطنة عمان تجربتها الخاصة التي أوصلت المرأة الى مجلس الشورى. وتطالب المعارضة البحرينية منذ ربع قرن تقريبا باعادة العمل بالدستورالذي ينص على انتخاب مجلس وطني. كما تطالب باعطاء المرأة حق المشاركة السياسية بشكل كامل.

● وفي الوقت الذي يسعى فيه المواطنون للتشبث بشيء من الامل بالعهد الجديد استمرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت في محاكمة الابرياء بتهم ملفقة واتهامات باطلة. فقد اصدرت يوم امس احكاما جائرة بالسجن لمدد تراوحت ما بين ثلاث وخمس سنوات بحق اربعة من الشباب وهم: شوقي عبد الله جاسم عبد الامير، ٢٠ (خمس سنوات)، جسين عبد الكريم عبد الله، ٢٠ (اربع سنوات)، علي حسن احمد الشجار، ١٩ (اربع سنوات)، سلمان ابراهيم احمد مرهون، ١٧ (ثلاث سنوات). وكان الاربعة قد اعتقلوا في شهر سبتمبر ١٩٩٧ ووجهت لهم تهم ملفقة وعذبوا لاجبارهم على التوقيع على «اعترافات» مزيفة. وليس لهم حق استئناف الاحكام الجائرة التي صدرت بحقهم.

● كما تمت محاكمة صورية لعدد من شباب الدراز يوم الاربعاء الماضي (١٢ مايو) بمحكمة امن الدولة في جو، وصدرت بحقهم احكام جائرة، وعرف من بين هؤلاء كل من: السيد جعفر السيد طاهر السيد يوسف، (سنتان، اعتقل في ١ مارس ١٩٩٦)، ياسر عبد الحسين المتغوي (سنة واحدة، اعتقل في ٤ مارس ١٩٩٦)، حسين عيسى محمد عيسى (سنة وحدة، اعتقل في ١٢ مايو ١٩٩٧). وقد تمت المحاكمة كلها في يوم واحد فقط وبدون اعلان سابق حيث وجهت لهم التهم الملفقة وصدرت الاحكام فورا. ويلاحظ ان الشباب الثلاثة قضوا في السجن فترات تجاوزت كثيرا فترات الحكم التي صدرت بحقهم. وهذا يؤكد الطبيعة التعسفية للاعتقالات والظلم الرهيب الذي يتعرض له ابناء البحرين. واطلق سراح المهندس عبد الحسين المتغوي، ٤٤ (والد الشاب ياسر المذكور) بعد ان قضى اكثر من ثلاثة اعوام في زنزانات التعذيب بدون تهمة او محاكمة. وكان قد اعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦. كما قضى سبع سنوات في السجن ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩١. وهناك اشخاص آخرون كثيرون معتقلون بدون تهمة او محاكمة. ولا يستبعد اطلاق سراح عدد من المعتقلين لتخفيف الضغط على الحكومة قبل الزيارة التي يفترض ان تتم قبل اغسطس المقبل لفريق من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة.

● وعلم ان كلا من فخري عبد الله وسامي بوحمد، اللذين يرزحان في السجن منذ ربيع ١٩٩٦ ما يزالات معتقلين برغم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقهما. وذكرت مصادر غير مؤكدة ان سبب استمرار اعتقالهما هو وجود آثار التعذيب على جسديهما ورغبة جهاز التعذيب بعدم انكشاف ذلك للرأي العام.

● وعلم من جهة اخرى ان اثني عشر سجينا من معتقلي سجن جو يتعرضون لقمع شديد في اثر الاحتجاجات التي حدثت في السجن قبل بضعة أسابيع. ونقلوا الى مركز التعذيب بالقلعة ولا يعرف ما اذا تم ارجاعهم الى سجن جو ام لا يزالون يخضعون للتعذيب بالقلعة. وعرف من بينهم: محمد سهوان حسين مرهون، الشيخ عبد الهادي المخوضر، الشيخ جاسم الخياط.

● وعلى صعيد آخر، تأكد خبر اعتقال شخصين من منطقة اسكان جدحفص مؤخرا وهما محمد منصور الحمد، ٢٣، واخيه احمد، ٢٢. واعتقل الشابان من منزلهما في الساعات الاولى من الصباح في مطلع هذا الشهر. وتعرض المنزل للتفتيش الدقيق، وتمت مصادرة جهاز الكومبيوتر الذي كان بحوزتهما. كما روعت عائلتهما بالاسلوب الوحشي الذي تم فيه الاعتداء على المنزل. ولم يسمع عنهما شيء منذ اعتقالهما، ويخشى عليهما من التعرض للتعذيب.

### ١٨ مايو

● فوجيء منظمو معرض البحرين في باريس عند افتتاحه يوم امس بوجود عدد من الفرنسيين من مناصري شعب البحرين عند مدخل المعرض وهم يحتجون على المعاملة السيئة التي يتعرض لها ابناء البحرين. فقد كان في استقبال زوار معرض دلمون بمعهد العالم العربي مناصرو حقوق الانسان الفرنسيون وهم يحملون لافتة كبيرة مكتوبا عليها: «البحرين: لا للتعذيب، نعم للدستور» يراها كل من يدخل المعرض. ووزع المشاركون في الاعتصام كتيبا مصورا لانتهاكات حقوق الانسان وبيانا باللغة الفرنسية. وكتب بعضهم في السجل الرسمي للمعرض ترحيبهم باقامة معرض لحضارة دلمون معربين في الوقت نفسه عن أسفهم للوضع الحالي المتدهور في البحرين ومعاناة شعب البحرين وارث حضارة دلمون. واستلم زوار المعرض المادة التوثيقية لانتهاكات حقوق الانسان بشغف وأبدى الكثير منهم تعجبه من صور التعذيب الموثقة، لانهم يعتقدون ان شعبا صنع أسلافه مثل تلك الحضارة ليستحق حياة أفضل. أما رد فعل الوفد الحكومي فقد كان غير موفق على الاطلاق. فقد طلب المسؤولون من البوليس الفرنسي طرد مناصري حقوق الانسان الفرنسيين لكن مفوض الشرطة الفرنسي رد عليهم انه لا يستطيع ولا يقبل ان يقوم بذلك، ما دام الزوار يقبلون المطبوعة المقدمة لهم طواعية بدون إكراه وما دام العمل في إطار حقوق المواطن المكفولة له في الدستور الفرنسي. ونظم الاعتصام اللجنة الفرنسية للدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية في الجزيرة العربية. ورجع زوار المعرض وهم يحملون ادبيات المعارضة وبينها صور التعذيب.

● ولفت نظر المراقبين ان الوفد الحكومي الذي أشرف على افتتاح المعرض كان برئاسة نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات، الشيخ علي بن خليفة، وليس وزير الاعلام وشؤون مجلس الوزراء، محمد المطوع الذي نظمت وزارته المعرض المذكور. وحسب هؤلاء المراقبين فان رئيس الوزراء يسعى لاظهار سيطرته على شؤون البلاد من خلال تثبيت ابنائه وفرضهم بالقوة. وكان يفترض ان يفتتح محمد المطوع المعرض المذكور وليس وزير المواصلات الذي لا يرتبط المعرض بوزارته من قريب او بعيد.

● وذكرت مصادر مطلعة في جنيف ان حكومة البحرين تحت ضغط شديد للوفاء بالتزامها الذي قطعته على نفسها العام الماضي امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالسماح لوفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بزيارة البلاد، وان الحكومة قد تسمح للمقرر الخاص السيد جوانيت، بزيارة البحرين الشهر المقبل. وربما يؤكد ذلك قيام جهاز التعذيب باطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين في الايام الاخيرة في محاولة لتغيير الحقائق قبل وصول المقرر الخاص. واكدت المصادر ان هذه الاطلاقات مرتبطة بشكل مباشر بهذه الزيارة ولا تعبر عن تغير حقيقي في عقلية القوى المعادية للتغيير. ويتوقع كذلك الاسراع في المحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت لاقناع المقرر الخاص بان المعتقلين محكومون وان ابقاءهم في الزنزانات ليس تعسفيا. وناشدت المعارضة ابناء البحرين وعي الاسباب الحقيقية من وراء الاسراع في المحاكمات الجائرة واطلاق بعض الافراد، والسماح لبعض الافراد في الخارج بالعودة الى البلاد وفق شروط جهاز التعذيب. وأشارت الى ان التغيير المطلوب من الامير اكبر من هذه الخطوات التي لا تخرج عن نطاق السياسات التي يضطر جهاز التعذيب لانتهاجها عندما يضيق عليه الخناق.

### ٢٠ مايو

● تصاعد القلق في اوساط عائلة المواطن الشاب حسين سلمان العلي، ٢٨، ازاء مصيره، حيث اختفت آثاره بشكل كامل منذ ان اعتقل لدى عودته الى البلاد عبر جسر البحرين – السعودية في الاول من شهر ابريل الماضي. ومنذ ذلك الوقت كانت العائلة تبحث عنه وتلح على السلطات البحرينية والسعودية لتزويدها بمعلومات حول مصيره او المكان الذي يوجد فيه ولكن بدون جدوى. وتسعى سلطات التعذيب في البحرين لتجاهل طلبات العائلة، وترفض الخوض في اي حديث بشأنه. كما ان حكومة البحرين فشلت في الاهتمام بمصيره، ولم تتعامل بايجابية مع ذلك، الامر الذي دفع الى المزيد من القلق والخوف على هذا الشاب. وكان الشاب عائدا من الحج بصحبة زوجته وكانت شاهدة على اعتقاله على الجسر.

● وعلى صعيد آخر صدر الأمر الاميري رقم (٨) ١٩٩٩ يفض دور الانعقاد العادي السابع لمجلس الشورى بانتهاء يوم ٣١ مايو ١٩٩٩. ورحبت المعارضة بهذا القرار آملة ان يكون ذلك نهاية لمجلس الشورى غير الدستوري. وتمنت ان يكون للشعب مشاركة فعالة في صنع القرار السياسي من خلال المجلس الوطني المنتخب الذي ينص عليه دستور البلاد، خاصة ان الوضع الخليجي الآن مناسب لمثل ذلك القرار. كما ان الامير الذي استلم منصبه وفقا لدستور البلاد سوف يكون في موقع أقوى عندما يعلن التزامه بكامل مواد الدستور، ويلغي قرار تعليق بعض مواده، وهو القرار الذي مضى عليه قرابة ربع قرن.

● كما صدر مرسوم اميري بقانون (٢١) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦. ونصت التعديلات الجديدة على «الزام الجاني الذي يرتكب جناية نص عليها القانون بدفع قيمة ما أتلف بسبب اشعال الحريق او استعماله المفرقعات ما لم يكن مملوكا له، وللمحكمة ان تلوم الجاني بدفع قيمة الشيء الذي أتلفه». واذا لم يدفع ما تفرضه المحكمة من غرامة فان فترة سجنه تمدد حتى يدفع المبلغ المطلوب. وهذا القانون يتناقض مع القوانين الدولية بشكل صارخ لانه يعطي سلطات السجن حق تمديد فترة السجن بدون قرار قضائي آخر يستمع لظروف المعتقل ويقرر ما يمكن عمله، خصوصا ان المعتقلين يفتقدون الاموال لدفع اية ضرائب او غرامات مالية.

● وفي باريس اختصر معرض دلمون الذي افتتحه نجل رئيس الوزراء باصدار الترجمة الفرنسية للكتاب الذي صدر قبل عامين حول السيرة الذاتية لرئيس الوزراء. وكان الكتاب قد أثار عند صدوره ضجة كبيرة بسبب تجاهل الكاتب لأدوار الرموز الاخرى من العائلة الحاكمة ومن بينهم ولي العهد آنذاك. ولم يحتو ذلك الكتاب الذي تضمن صورا كثيرة لرئيس الوزراء الا صورة واحدة لولي العهد الذي أصبح الآن حاكما بعد وفاة والده. وصدرت تعليقات سلبية كثيرة حول محاولة رئيس الوزراء بناء صورة صنمية لشخصه مع تجاهل الآخرين.

● ومن جهة اخرى نشرت جريدة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن الاسبوع الماضي مقالا للسيد هاني الريس بعنوان: «البحرين: هل من جديد على طريق التغيير؟». وجاء في المقال: «هناك اعتقاد بان الفرصة مناسبة الآن لكي تتم اجراءات التغييرالمطلوبة على يدي امير البحرين الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة». وذكر المقال عددا من القضايا التي يتطلب من الامير مواجهتها وهي كالتالي: المشكلة السياسية المستمرة منذ عقود والتي تكرست منذ حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور في العام ١٩٧٥: «ولعل القسط الاكبر من معاناة وهموم شعب البحرين تكمن في ذلك». واستشهد بمقالة نشرتها مجلة بريطانية متخصصة تشير الى ضرورة الاصلاح السياسي. اما المشكلة الاقتصادية فتتمثل بالمشاكل المتواصلة للاقتصاد البحريني، مشيرا الى قرار رئيس الوزراء قبل شهرين «بتجميد العديد من المشاريع الاجتماعية التنموية المقرر العمل بها في البحرين في اطار مشاريع الخطة الخامسة للدولة». ويتطرق المقال الى الازمة الديمقراطية المتمثلة برفض الحكومة بشكل مستمر لمطالب الشعب باعادة العمل بمواد الدستور المعلقة، واكتظاظ السجون بالمعتقلين السياسيين وتجميد القضاء البحريني من الناحية العملية. واخيرا يتطرق الكاتب الى ازمة حقوق الانسان موضحا ابعادها وخطورتها على الوضع الداخلي وموقف المنظمات الحقوقية الدولية منها. ويختتم المقال بالقول: «ان ارض التطلعات لبناء بحرين مزدهرة بقيادة الامير الجديد ما تزال واسعة، وما زال في وسع الجميع ان يقفوا عليها كأخوة متضامنين لمواجهة تحديات المستقبل. وبلوغ هذه الارض ليس صعبا، اذا أمكن البدء باحترام الحقوق الاساسية لابناء البلد».

# يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٩

## ٢٤ مايو

● اذا تأكدت الانباء بان مزيدا من اجهزة التعذيب وصلت الى مركز البديع فان ذلك يعتبر تطورا سلبيا في اجواء الانفتاح المتوقعة. وتقول التقارير ان فاروق المعاودة، المعروف بشراسته في التعذيب، قد استلم مؤخرا كرسيا كهربائيا وادوات معقدة اخرى للاستعمال في تعذيب المعتقلين. جاء ذلك بعد ترقيته ليصبح مسؤولا عن المنطقة الشمالية الغربية من البحرين. كما توسعت صلاحياته للاعتقال والتعذيب واستفزاز المواطنين. وما يزال البحث جاريا لمعرفة مصادر هذه الادوات وانواعها، ولكن مصادر عديدة اكدت ذلك واعتبرته تطورا خطيرا يتناقض مع التوقيع في العام الماضي على الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب. واذا صحت هذه الانباء فانها تؤكد استمرار نشاط الاجنحة المعارضة للانفتاح في اوساط الحكم.

● كما علم ان جهاز التعذيب يبذل جهودا كبيرة لتبرير ممارساته الارهابية وذلك من خلال توجيه اوامر الى محكمة امن الدولة لاصدار احكام تعسفية بحق اعداد كبيرة من المواطنين. ويتوقع تقديم مجموعة اخرى من المواطنين الابرياء الى المحكمة قريبا بتهم مزيفة اعدها قسم التعذيب بوزارة الداخلية واجبر المعتقلين على التوقيع عليها. ومن الابرياء الذين سيمثلون امام المحكمة كل من حسن مطر وعيسى مطر والدكتور محمد سعيد (وجميعهم من منطقة الديه). ولن يسمح لهؤلاء باستئناف الاحكام التي ستصدرها بحقهم محكمة امن الدولة السيئة الصيت.

● ومن جهة اخرى تسري في البلاد اشاعات حول تغيير وزاري وشيك يقوم به الامير قريبا. ولم تتضح بعد معالم هذا التغيير الذي سوف يكون مؤشرا على شكل التغيير السياسي المرتقب في البلاد، خصوصا مع وجود عناصر في اوساط الحكم ترفض اي اصلاح سياسي. كما ذكرت اشاعة اخرى ان تنصيب الامور سيكون امرا عاديا ولن تصاحبه احتفالات ضخمة.

● ولفت النظر ان الاسابيع الاخيرة شهدت للمرة الاولى منذ فرض احكام الطوارئ في البلاد في العام ١٩٧٥، نقاشات حول الدستور والمجلس الوطني. وذكرت مصادر مطلعة ان هناك ضوءا اخضر من الامير لطرح هذه النقاشات تمهيدا لما أصبح يسمى «التغيير الكبير» الذي طال انتظاره في البلاد. وساهمت التطورات في كل من الكويت وقطر في تشجيع البعض على مناقشة الوضع البحريني من حيث الممارسة الدستورية والبرلمانية. فقد طرح عدد من كتاب الاعمدة الذين كانوا يدافعون بحرارة عن سياسات القمع ويبررون استمرار الحكم وفق احكام الطوارئ بعيدا عن دستور البلد، ضرورة العودة الى الدستور، وهي دعوة لم تكن ممكنة لولا وجود دعم لها من الامير الجديد. المشكلة التي تصاحب كتابات هؤلاء انهم لا يستطيعون تبرير تعليق العمل بالدستور الا بالاعتداء على المجلس الوطني المنحل واعضائه ورموز المعارضة، ويعتبرون ان ممارسة الحق الدستوري خلال انعقاد المجلس الوطني تطرفا.

● وللمرة الاولى نشرت صحيفة «اخبار الخليج» ردا من احد اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير حول ما يجري من نقاش حول الدستور والمجلس الوطني. وطالب الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني ولجنة العريضة الشعبية، باعادة طبع محاضر جلسات المجلس الوطني ليطلع عليها المواطنون ويحكموا ان كان هناك متطرفون ام ان النقاشات كانت تدور في جو ديمقراطي منفتح. وقال: «ان الجهة الوحيدة التي تملك حق اصدار الاحكام على اداء النواب وصلاحياتهم هي صناديق الاقتراع وصوت الناخب». واختتم رده بالقول: «عندما تتسع مساحة حرية الرأي والتعبير ويصبح بمقدور اصحاب الرأي الآخر على اختلاف ميولهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية ان يمتلكوا ادواتهم الاعلامية فعندئذ ستزدهر الساحة الفكرية بتعدد الآراء وتنوع الافكار مماس يساعد على وضوح الرؤية وجلاء الحقيقة». وتجدر الاشارة الى ان الاعلام المحلي رفض قبل ثلاثة اسابيع نشر مقال مماثل حول الدستور كتبه عضو آخر هو الاستاذ محمد جابر صباح.

## ٢٦ مايو

● علم ان خمسة من الرموز السياسية المعتقلين نقلوا الى معتقلات جديدة بسجن جو. فقد تم نقل كل من الشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والاستاذ عمران الى العنبر رقم ٥ مع ٢٨ من السجناء الآخرين. كما علم ان الاستاذ حسن المشيمع نقل من زنزانته بسجن جو الى مركز التعذيب بالقلعة. ويرفض جهاز التعذيب الافراج عن هؤلاء برغم مرور اكثر من ثلاثة اعوام على اعتقالهم بدون تهمة او محاكمة، وهو مخالفة صريحة حتى لمواد قانون امن الدولة السيء الصيت الذي يطالب بالافراج الفوري عن المعتقل في اليوم الاخير من السنوات الثلاث اذا لم تتم محاكمته.

● قال المفكر الكويتي المعروف، الدكتور عبد الله النفيسي في مقابلة مع قناة «الجزيرة» القطرية يوم امس: «ان البحرين هي اقدم دولة في الخليج واكثرها تقدما واقربها الى مفهوم المجتمع المدني. واذا كان هناك بلد يستحق البرلمان، فان البحرين تأتي اولا. وقد كان آباؤنا واجدادنا يذهبون الى البحرين لطلب العلم، وليس هناك اي مبرر لحرمان البحرين من هذا الحق». وطالب الدكتور النفيسي بان يتحقق مطلبان في الخليج وهما: الحريات السياسية بما فيها حرية التجمع والصحافة والتعبير، والحفاظ على المال العام. واعتبر انه بدونهما لا يمكن تحقيق الاستقرار في الخليج.

● وفي لندن، قال الجنرال زيني، القائد السابق للقوات الامريكية في شمال العراق، ان بلاده تعتبر الديمقراطية من وسائل الاستقرار في منطقة الخليج. وكان الجنرال زيني يتحدث في المعهد الملكي للقوات الموحدة Royal United Services Institute في محاضرة بعنوان «السياسة الامريكية في الخليج». وذكر ان المنطقة فقدت اثنين من الحكام وهما الملك حسين والشيخ عيسى وان الجيل الجديد يتوجه للاصلاحات السياسية. ورحب بمنح المرأة في الكويت حق الانتخاب والترشيح. وتطرقت المحاضرة الى كافة جوانب السياسة الامريكية في المنطقة قائلا ان الادارة الامريكية تهدف لتحقيق اربعة اهداف هي: الحفاظ على تدفق النفط، والقدرة على التواجد في المنطقة وحرية الملاحة والاتصالات والاستقرار. وكان من بين الحضور عدد من السفراء الخليجيين والدبلوماسيين البريطانيين السابقين.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القد س العربي» اليومية الصادرة في لندن في عددها هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان: «يسألونك عن الدستور في البحرين». وجاء في المقال ان الامير السابق عندما حل المجلس الوطني لم يمارس كامل سلطاته الدستورية التي نصت عليها المادة ٦٥ من الدستور، ولذلك فان حل المجلس الوطني يبقى غير دستوري. وقال انه حتى لو تم التغاضي عن عدم دستورية الحل فانه لا يجوز ابدا تجاوز «اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز الشهرين من تاريخ الحل». ويستنتج الكاتب مما تقدم انه «لم يبق من خيار الا التكملة الثانية للمادة ٦٥ المذكورة بان المجلس يبقى قائما». ويستمر الكاتب في مناقشة دستورية القوانين التي صدرت في غياب المجلس الوطني قائلا انها «يجب ان تعرض على المجلس الوطني بعد عودته». اما ما يتذرع به البعض حول الخدمات العامة وان كان تفعيلها او توفيرها يحتاج الى دستور اي بدون، «فان مثل هذه الخدمات كنا نحصل عليها ايام الاستعمار البريطاني وايام الاستقلال قبل الدستور وايام الدستور وبعد التعطيل الجزئي للدستور واحياء الحياة البرلمانية، وليس لها دخل بالاداء المتقن وتوفر الامكانيات من عدمه». ولكن تلك الخدمات، في نظر الكاتب، «لا تغني عن المشاركة في ادارة شؤون البلاد السياسية» التي تنص عليها المادة ١ فقرة ه. واستطرد الاستاذ صباح قائلا: «احصيت ٢٤ مادة معطلة فعلا ولا يمكن تفعيل اي منها في ظل غياب المجلس الوطني وقد تسببت في خلخلة روابطنا الاجتماعية وغيرها من علاقات اخرى وعلى جميع الاصعدة».

● وكان الاستاذ صباح قد بعث بهذا المقال الى صحيفة «الايام» لنشره ولكن ادارتها رفضت ذلك. ولوحظ استمرار النقاش في القضايا التي كانت من الممنوعات حتى ما قبل بضعة اسابيع. وتكررت المقالات التي تتحدث عن الدستور علنا والمطالبة باعادة تطبيقه، وهو ما كان رئيس الوزراء وهندرسون يعتبرانه «تهديدا لامن الدولة» يعاقب من يقوم به بالاعتقال والتعذيب والسجن. وما يزال الشيخ الجمري واخوته معتقلين بسبب اساسي واحد وهو مطالبتهم باعادة العمل بالدستور. ويخشى المراقبون من ان تكون هذه «الحرية» المفاجئة محاولة لتمييع الموقف، خصوصا مع استمرار منع الكتاب غير المحسوبين على الحكومة من الكتابة حول هذه المواضيع.

## وفاء لشهداء الانتفاضة المباركة

**في غمرة ما يجري في البلاد من محاولات لتجاوز الازمة التي عصفت بها منذ قرابة ربع قرن لا بد من التاكيد على ضرورة الوفاء لشهدائنا الابرار الذين ضحوا بانفسهم من اجل الكرامة والحرية والدين. شهداؤنا سقطوا مضرّجين بدمائهم وجراحهم تصرخ بوجه القتلة والجلادين قائلة: ان يوم المظلوم على الظالم اشد من يوم الظالم على المظلوم. واذا كان هؤلاء قد غابوا عنا بأجسادهم فان ارواحهم الطاهرة ترفرف فوق ربوع أوال تستحث الهمم وتؤكد المباديء والثوابت وتمنع التساقط امام ارهاب الدولة. رحلوا وهم في يتسابقون على العطاء والتضحيات، ومن بينهم الطفل والمراة والشيخ، فبقيت البلاد مفجوعة بفراقهم، لكنها فخورة بان يكونوا أبناءها البررة الذين وفوا بالعهود وأدوا الامانة.**

**في مهرجان الشهادة تسابق ابناء البحرين ليصنعوا مستقبل الشعب بدمائهم، فهم أكرم الناس وأكثرهم شهامة ونخوة. صمتت السنتهم لانهم عرفوا ان الثرثرة مضرة بالقضية وان العمل الحقيقي يتم بصمت بعيدا عن الضوضاء والاضواء. تركوا الكلام لغيرهم، اما هم فقد خالج حب الله قلوبهم فلم يبتغوا عنه بدلا، وتسابقوا يحثون الخطى نحو مجد ليس فوقه مجد، وتوسدوا الثرى لتعانق الحور العين أجسادهم. لقد كانوا سعداء بلقاء الله وفراق دنيا رخيصة يساوم فيها الأحرار ويهان فيها المؤمنون بدينهم وكرامتهم. وعندما واجهوا العدو رفضوا التاوه او التالم او الاستعطاف، ووقفوا بوجهه شامخين بهاماتهم ومستخفين بوعده ووعيده. ورأوا في أعين القتلة كل معاني الشر والضغينة والسقوط لكن ذلك لم ينل من عزائمهم، فتبسموا وهم يتحدّون سياطه، وصمتت السنتهم عن الكلام، لكن جراحهم الدامية صرخت كالرعد، فسقطت المباضع من أيدي المعذبين، وقد أذهلهم المشهد، ونهبت بعقولهم شجاعة ابناء الانتفاضة.**

**لقد كتبوا بدمائهم وثيقة للمناضلين، تنص على الصمود ورفض الاستسلام امام تعنت المستبدين. وهي وثيقة يجب ان تحفظ في القلوب والعقول، لتصبح عهدا مقدسا تمنع الخنوع امام البشر وتؤكد ان الحرية الحقيقية لا تتحقق الا باعلان العبودية الكاملة لله وحده ورفض ما دونه من الطغاة والمستبدين. لم يعد هناك اليوم من يجهل قضية شهدائنا وان كان البعض يسعى لتجاوزهم، لكن دماءهم تابى ان تجف، فهي فوارة لا تهدأ ومتحركة لا تتوقف. ان الوفاء لهؤلاء يقتضي ان يبقى ذكرهم قائما عبر الزمان والمكان، فهم أبطال القضية وعناوين الظلامة ورموز الكرامة. لم يكونوا من طلاب الدنيا، ولم يبحثوا عن موقع او جاه، فحقهم علينا احياء ذكراهم، ففي ذلك الاحياء تجديد للعهد واستحضار للقضية والاهداف.**

**ومهما تكن نتائج ما يحدث من مخاض في اوال، فقد أصبح الشهداء ثوابت في تاريخ انتفاضة الشعب، ومعالم بارزة على طريق حريته. ولن يكون هناك صمود بدون استذكار مبادئهم وقدرتهم على التغلب على شهوة حب الدنيا وصدقهم في مواقفهم البطولية امام المعذبين والقتلة. لا بد من وفاء حقيقي لهؤلاء، فانهم احياء عند ربهم يرزقون، يراقبوننا عن كثب ويتمنون ان نشاركهم ما هم فيه من نعيم دائم عند الله المقتدر الجبار.**

# التغيير سنة إلهية، والجمود عنوان الموت

التغيير سنة في الحياة، اما الجمود فهو عنوان الموت والفناء. هذه سنة تنطبق على البشر، كما تنطبق على الاشياء. ففي الحركة كل معاني الوجود والاستمرار، وفيها التغيير والتجديد والتقدم. والمجتمعات التي تحدث فيها التغييرات السياسية المتواصلة تتجدد حيويتها باستمرار ويتواصل عطاء ابنائها بدون انقطاع، وتتغلب على صعوباتها بدون تعب او نصب. أرأيت الشجرة التي تميل حيث تميل الريح؟ انها بتلك الحركة المرنة تتغلب على المخاطر وتتمرد على العاصفة، كما تتخلص من الثمرة اليابسة التي تتساقط بسبب ضعفها عن المواجهة. لكن الشجرة سرعان ما تتجدد حيويتها وتصبح اقوى عودا. فأصعب ما يؤدي الى التراجع والانقراض ان يتسمر الشيء في موقعه فلا يتحرك ولا يتعامل بمرونة مع الظروف التي تحيط به. فالجمود عدو الحياة وآفة البقاء. الجسد الرياضي تتحرك في عروقه الدماء فيصبح صاحبه نشيطا قادرا على التمتع بصحته وشبابه حتى لو طال به العمر. بينما الراكد الذي لا يتحرك يتخثر الدم في اوصاله وقد ينتهي به الامر الى الفناء.

ان المطالبة بالتغيير ليس تحديا للحكومة، ولا هي رغبة طائشة في نفوس متمردة على الوضع والنظام، بل تنطلق من حرص ابناء الوطن على خدمته والمساهمة في بنائه ورقيه. فالبلد لا تبنيه الا سواعد ابنائه، اما الاجانب فهم عابرو سبيل يرتوون من مائه ما توفر، فاذا غاض لم تر الا ظهورهم. اما المواطن الذي ارتوى بماء بلده وشرب من معين آبائه واجداده فيشعر ان حياته مرتبطة بهذه التربة حتى لو تنكر له حكامها. انه يطالب بالتغيير لانه يكره ان يرى الآخرين يتجاوزونه في السير بينما هو واقف على قارعة الطريق بدون وجهة سير وبلا أمل. قد يشاغب الآخرون عليه وعلى مواقفه وتضحياته، ولكنه يعلم ان هؤلاء المنتفعين ليسوا هم صناع المواقف والامجاد للبلد، وان كلامهم انما هو مدفوع الثمن سلفا. واذا كان الحاكم لا يعلم انهم يضرونه بمواقفهم تلك فانه يجهل مصلحته. فصديقك من صدقك لا من صدقك، والناصح أولى بالتقدير من المصفق بيديه ومن يقبل الانوف والارجل. كثيرون هم الذين يحملون الاقلام ليخطوا بها كلمات تتقيأ بالنفاق، لكن هؤلاء النخاسة سيكونون اول الفارين عند الخطر، وأقل المواطنين عطاء وصدقا واخلاصا. وذلك الطفل الذي رفع يديه مطالبا بالتغيير ليس منافقا ولا حاقدا ولا متآمرا، بل هو مشروع صحوة وتغيير وحب لوطنه وأهله. فلا يجوز ايذاؤه او اعتقاله او تعذيبه. واذا حدث ذلك فانه خزي ليس بعده خزي وعار وشنار على الجميع.

في بلاد اوال هناك نوعان من الرجال: صادقون مع انفسهم وربهم ووطنهم وحكومتهم، ومنافقون يبحثون عن أقصر الطرق للكسب الحرام حتى لو كان بنهش لحوم الابرياء. ويتساوى في ذلك المعذب الذي يغرز ادوات التعذيب في اجساد الابرياء، والكاتب الذي يصبح ويمسي شاتما لطلاب الحرية وعشاقها، ولسان حاله يقول: «اشهدوا لي عند الامير فانا اول من رمى». وما ان تلوح بوادر التغيير حتى ينقلب هؤلاء ويرفعوا شعار التغيير آملين ان لا تفوتهم جائزة الامير. لكن الصنف الاول من الرجال صامدون في مواقعهم لا يبحثون عن موقع او عطية، بل يعشقون اوال وتربتها ويبحثون عن الحرية والامن والكرامة. فمواقفهم ثابتة وآراؤهم واضحة، ولا يحتاجون لوساطات لتوضيح ما يريدون. وحتى لو حدث التغيير المرتقب، وهذا هو الامل الكبير، فسوف يظل هناك من يبحث عن اعذار لتزيين الظلم في نفس الحاكم، وتشجيعه على مخالفة الدستور والقوانين.

لكن هذا الحاكم، اذا انتمى الى مدرسة التغيير، سوف يجد نفسه بخير، لان شعبه سيرى فيه رمزا للاصلاح، وعنصرا من عناصر الامن والاستقرار، أمن الشعب واستقرار البلاد، فيتعاون معه ليعيش الطرفان في وئام واحترام وحب متبادل. فالتغيير ليس ازمة ولا توجها نحو المجهول، كما يفهم البعض، بل هو خيار واضح المعالم والاهداف، تنطلق من خلاله الطاقات الخلاقة والمواهب الكامنة لتصنع ما فشلت قوى التعذيب في تحقيقه. ومن حولنا من الامثلة الكثير. فها هي الدول التي قررت التغير وفقا للقوانين والسنن، تصبح اكثر البلدان امنا واستقرارا، بينما تجمدت اوضاع الدول الاخرى ذات الانظمة المستبدة التي ترفض التغيير والاصلاح، بل لربما ازدادت سوءا. وفي عالم متغير يعج بالحركة والتفاعل فانه لا مكان للكسالى او المتخاذلين او الرجعيين. فالسباق محتدم بين من يفهم القوانين التي تحكم الامم والشعوب، والعناصر التي تسعى لصنع امجادها على جماجم الشهداء وأنات المعذبين. وفي أوال ما يزال السباق على أشده، وسط مراقبة من يهمهم ما يجري فيها. والمنتصر في هذا السباق ليس صاحب الحكم والصولجان اذا كان من دعاة الجمود والقمع والاستبداد، بل دعادة الاصلاح والتغيير والانفتاح، وهؤلاء موجودون في كل بقعة من اوال. قد يعجز اللسان عن التعبير عما يختلج في نفوس الآلاف من المحرومين ولكنه لن يعدم الصرخة المدوية المطالبة بالتغيير، وهي صرخة، اذا ما حدثت، سوف تقلب الكثير من المفاهيم والقيم. وأملنا ان يتم التغيير المنشود بدون صرخات مدوية من امهات الشهداء وذوي المعتقلين. لم تبق الا ايام معدودات قبل ان يبدو الموقف على حقيقته، وهي ايام صعاب لكنها حبلى بالمفاجآت السارة ان شاء الله.

## عهد مع الله

فليعان اليوم قلبي ما يعاني ... في ظلال الرفض ربي قد شراني
حمرةُ الآفاق تنبي أيْ وربي ... إن وعد الله آت بالتفاني
في ليالي الصمت أناتي تدوي ... قد عزقت الآن نصرا في زماني
في هجير الصمت من يسقي سؤالي ... هل أنا ان رمت حقي صرت جاني
لا أبالي بالمنايا لا أبالي ... لا أبالي ان أنا دهري كواني
ما أنا إلا مهيم عفت حالي ... للشهيد السبط قد سقت الأماني
نينويّ الخط لا أرضى بذل ... قد حملت الروح هديا للتهاني
من نداء الطف أستسقي التحدي ... والتصدي من سناه اليوم قاني
يومُ عاشوراء يدعو من يلبي ... فاغتدا هاني شهيدا تلو هاني
حينما قد ضقت ذرعا من جناة ... قد حملت الروح نوحا للجنان
ذا رصاص العسف قد أرداك عيسى ... فاعتليت المجد تسمو بالمعاني
للمعالي شمّر الأيدي حميدا ... صار حيا خالدا في كل آن
لعبة العشاق يا سحرا تجلى ... ما جفاك القلب كلا أو لساني
من شجا قلبي تذر العين دمعا ... ماج فيها الشوق يبدو للعيان
ماجت الأصوات تدعو يا إلهي ... كن لخط الشيخ صونا في أمان

## العد التنازلي لتنصيب الامير الجديد - التتمة من ص ١

الى الاعلى ووفر على المنطقة كارثة اقتصادية كانت وشيكة الوقوع. ومن شان تكرس تلك العلاقات ان يجعل اتفاق خفض الانتاج ساري المفعول لفترة طويلة مقبلة. كما ان الاتفاق على اطر عامة للتفاهم وازالة الخلافات وسوء الفهم سوف ينعكس ايجابا على الاوضاع العامة في الخليج، بحيث تدخل المنطقة الالفية الثالثة بروح اكثر تعاونا وتفاهما.

غير ان التطور السياسي الداخلي في كل من الكويت وقطر لم يوازه تطورات حقيقية كبيرة في الدول الاخرى. ولكن في الوقت نفسه يتفق المراقبون على انه لم يعد بالامكان تجاوز منطق الواقع الذي يفرض التغيير كخيار وحيد للمنطقة وحكامها. وتعتبر البحرين ابرز البلدان التي تعاني من توتر سياسي داخلي منذ حوالي ربع قرن، وذلك بسبب تعليق العمل ببعض مواد دستور البلاد وحل المجلس الوطني المنتخب. ولكن صعود الامير الحالي، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الى السلطة في اثر وفاة والده، قد يغير الوضع بشكل جذري. ويرى المراقبون ان التصريحات والتحركات التي حدثت في الشهرين الماضيين تشير الى احتمالات تغيير قوية. ولكن هؤلاء المراقبين يشعرون كذلك بوجود معوقات داخل المؤسسة السياسية البحرينية تسعى لعرقلة مشروع التغيير الذي طال انتظاره. وعلى وجه التحديد يرى هؤلاء ان جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون، يعتبر اكبر المعارضين لاي انفتاح سياسي. فحالة الاستقرار قد تؤدي الى الاستغناء عن خدمات خبراء التعذيب الاجانب، الامر الذي لا يعتبر خيارا ايجابيا لهؤلاء المرتزقة.

وفيما تجري الاستعدادات لاستلام الامير الجديد مقاليد الحكم رسميا في هذا الشهر يستمر غموض الصورة كذلك. ففي الوقت الذي صدرت عن الامير الجديد اشارات كثيرة تؤكد عزمه على القيام باصلاحات سياسية واسعة واطلاق سراح السجناء السياسيين، فان الممارسات غير الانسانية من قبل قوات التعذيب في الاسابيع الاخيرة تدفع المراقبين الى التشكيك في قدرة الامير الجديد على كبح جماح قوى التعذيب السيئة الصيت. وينتظر المراقبون، ومعهم المواطنون البحرينيون، ما في جعبة الشيخ حمد من اصلاحات تغلق ملف الماضي وتفتح آفاق المستقبل على ارضية دستورية واحترام حقيقي لقيم مفاهيم حقوق الانسان. فاذا صدقت التوقعات التي تعتبر الامير اصلاحيا فسوف يكون هو شخصيا من اكبر الفائزين لانه سيحظى باحترام الشعب وسوف يعتبر رجل التغيير في البلاد. اما اذا كانت الاصلاحات هامشية فسوف تكون انتكاسة كبيرة للناشطين السياسيين ومعهم الجهات الراغبة في التغيير من بطانة الامير. والامل ان تكون حوادث السنوات الاخيرة كافية لدفع الامير لاتخاذ قرار التغيير بدون خوف او خشية من احد.